

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



## الجلسة العامة ٥

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٨/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد الأونرابل جولييان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

## البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجلسات العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

العزم على دراسة الحالة معا وتجميع جهودنا لضمان عدم استمرار الوباء الرهيب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعدم مواصلته زيادة تقويض الأسس التي تقوم عليها أسرنا المعيشية ومجتمعاتنا ودولنا. وفي تلك المناسبة، اعتمدنا إعلانا هاما يرمي إلى وضع استراتيجية عالمية لمكافحة ذلك المرض. ومن أجل ذلك السبب، نعرب عن امتناننا العميق لعقد هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى، لأن هذه السنة توافق المرحلة الأولى من الاستراتيجية التي نحن بصدد تحليل إنجازاتها.

ويدل التقرير الذي قدمه الأمين العام (A/58/184) عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على أن تلك الوثيقة قد أصبحت أداة مرجعية لها قيمتها الكبيرة وترجع إليها الدول والمؤسسات في جهودها الرامية إلى مكافحة هذا الوباء. بيد أن من الواضح أيضا أننا ما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق تنفيذ ذلك وإنجازه على نحو فعال. ولا تزال البيانات والأرقام المقدمة تنذر بالخطر.

## تقرير الأمين العام (A/58/184)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة ليلي رشيد دي كولس، وزيرة خارجية باراغواي.

السيدة رشيد (باراغواي) (تكلمت بالإسبانية): عندما اجتمعنا في هذه القاعة العظيمة، منذ سنتين مضتا، كنا نشعر بقلق بالغ، ولكن، في نفس الوقت، كنا قد عقدنا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الحكومة والمنظمات المدنية، على تشجيع حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز أو المتأثرين به بطريقة ما، ومن أجل ذلك فهي تشرع في عملية لإصلاح التشريعات تتجاوز احترام كرامة الإنسان، والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان الأساسية، والحق في الحصول على المعلومات، والتعليم والتوجه الجنسي المتحرر. وتزايد أيضا صعوبة التكلم عن الجماعات الضعيفة عندما تعالج الحواجز التي تقود إلى انتشار الوباء وآثاره بزيادة إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية الشاملة. ولا يزال التصدي للمسائل المتصلة بالبنين والبنات اليتامى والأطفال الذين يعيشون في أوضاع من الحرمان، وتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية، يتم في المراحل الأولية للعلاج الذي تقدمه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

ونود أن نبرز الدور القيادي الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذه المسألة ونبرز العمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وكثيرا ما نحارب بموارد كثيرة أعداء يهاجمون الأبرياء بعنف. وأشار بذلك إلى الإرهاب، بيد أنه فيما يبدو ما زال يتعين علينا أن ندرك تماما أن الأعداء ليسوا فحسب من يثون الرعب في دولنا؛ بل أيضا الأشخاص الذين يقومون ببطء ولكن على نحو مؤلم بتقويض وتدمير حياة العديد من الأبرياء، كما في حالة النساء والبنين والبنات، الذين يمثلون في الحقيقة نصف حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم. وربما تكون هذه القضية واحدة من أصعب القضايا التي يتعين علينا أن نعالجها، ولكنها دون شك القضية الرئيسية. ونحن جميعا ملتزمون بعلاجها بنجاح. ولا يجب أن نفشل في هذه المهمة. وإلا فلن يسامنا تاريخ البشرية أبدا.

ولقد بدأ هذا الوباء في باراغواي في عام ١٩٨٦، ومنذ ذاك الحين، دأب البلد على العمل من أجل التصدي له. ومنذ عام ١٩٩٥، اتخذ شكل الحسم السياسي تخصيص ميزانية خاصة لتلبية احتياجات البرنامج الوطني لمكافحة هذا الوباء. ومن الجدير ملاحظة أنه في سياق تلك السياسة وبقدر ما يعني الأمر حكومة باراغواي، تلتزم الدولة بلا تحفظ باحترام حقوق الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأكثر فئات السكان ضعفا. وإدراكا لهذه المسؤولية وبالرغم من القيود التي تخضع لها، لم تدخر حكومتي جهدا في تنفيذ التزاماتها. وبفضل التخطيط، أصبح بالمستطاع وضع السياسات للبرنامج الوطني، وذلك بالتعاون مع إدارات الحكومة وجميع الأطراف الفاعلة الاجتماعية، بما في ذلك الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبذلك أصبح بالمستطاع اتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت الملائم للتصدي لزيادة انتشار الوباء.

وطورت باراغواي تدابير تستهدف الجماعات الضعيفة، وتولي أولوية للمعلومات وحملات التثقيف من أجل الوقاية، التي تهدف إلى تغيير أنماط السلوك وإلى توجيه الشباب والبالغين نحو اتخاذ قرارات لتحسين نوعية الحياة، فضلا عن تطوير برامج للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وفيما يتعلق بالرعاية، والدعم والعلاج، فهذه هي النقطة التي تنكسر عندها الإرادة السياسية، بالنظر إلى الحالة الاقتصادية المناوئة ووجود توتر عام، فعناصرها تمثل تكلفة تتجاوز إلى حد كبير قدرات التمويل في بلد يعاني من مشاكل فقر خطيرة.

ويتزايد التمييز والوصم المتعلقان بالمرض في ظل الجهل، والتعصب، والخوف. وتعمل باراغواي، من خلال

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يشمل تدابير للوقاية والرعاية الشاملة والبحوث الوبائية وتعزيز المؤسسات. ولقد تم حتى الآن تنفيذ ٣٤ مشروعاً، بمشاركة اجتماعية واسعة النطاق، في مجال الوقاية من الإيدز والأمراض الأخرى المنقولة جنسياً. وهذا البرنامج، الذي يركز بشكل خاص على تعزيز حقوق الأفراد المصابين بالفيروس والإيدز، قد أفاد أكثر من ٦٥٠ ٠٠٠ شخص في الفترة ما بين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٣، وذلك بالعمل مع قرابة ٢٧ منظمة غير حكومية.

وبالمثل، وعملاً بأحكام قانون حماية الأطفال والمراهقين وقانون مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة، تنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية، إلى جانب وزارة التعليم والثقافة والرياضة، مشروع وقاية الشباب من الإيدز. وهدف هذا المشروع تشجيع الوقاية من المرض من خلال نشر المعلومات وتدريب الأطفال والمراهقين وأسرتهم. وفي السنوات الثلاث التي نُفذ فيها المشروع، أصبحت ٣٨٣ ١ مدرسة بوليفارية مشاركة فيه وتم تنظيم أكثر من ١٥٠ فريق للإدارة المحلية، توفر التدريب لما يقرب من ١٤ ٥٠٠ مدرس.

وعلاوة على ذلك، عُقد في فنزويلا، من خلال مكتب أمين مظالم الدولة، عدد من حلقات العمل المعنية بحقوق الإنسان والإيدز، والموجهة للمعلمين والشباب على حد سواء. وهذه الحلقات جزء من المرحلة الوقائية والتعليمية في أنشطتنا، وهي مرحلة موجهة نحو طلاب المدارس والجامعات، ونحو رجال الشرطة في المستقبل، والمحققين، والعاملين بالقطاع الصحي. وبالمثل، نطبق برنامج العقاقير الوطني الذي يخدم شريحة السكان غير المغطاة، وينفذه المعهد الفنزويلي للتأمين الاجتماعي. والهدف من البرنامج مساعدة أشد الفئات الاجتماعية احتياجاً. إنه جهد هام من جانب

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد روي تشادرتون - ماتوس، وزير خارجية فنزويلا.

**السيد تشادرتون - ماتوس (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية):** يعد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو يمثل مرحلة فائقة في الجهود الجماعية لعلاج هذا الوباء العالمي، مثلاً للتعاون تظهر فيه مبادرة الأمم المتحدة الطريقة التي يمكن أن تساهم بها تعددية الأطراف في مكافحة نكبات ذات أبعاد عالمية تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لشعبنا وفي بلداننا.

وفي قطاع الصحة وفي النهوض بنوعية معيشة مواطنينا، يقر الدستور البوليفاري بأن الضمان الاجتماعي يستجيب لمفاهيم التضامن والشمول والنهج المتكامل والمشاركة. والحق في الصحة يتضمنه الحق في الحياة، إلى جانب تعزيز وحماية الحق في المساواة بين الجنسين والحق في عمل لائق وفي التغذية والسكن والتعليم والثقافة.

وبموجب هذه المفاهيم الدستورية، ما فتئت فنزويلا تبذل جهوداً هائلة للوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها. ونحن نسدد ديوننا الاجتماعية الهائلة، في الداخل وفي أماكن أخرى على حد سواء، وخاصة لمن تم إقصاؤهم في مجتمعنا.

وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أحرزنا تقدماً كبيراً رغم الصعوبات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة. وفي تنفيذ السياسة العامة، خصصنا موارد مالية كبيرة، تقرب من ١٢٠ مليون دولار، خُصصت لبرامج واسعة النطاق، بما في ذلك تعزيز المؤسسات. ومافتتنا ننفذ برنامجاً وطنياً معنياً بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وبفيروس نقص المناعة

وللأسف، لا تزال عباراتها اليوم صحيحة. ونحن نعلم - كما أخبرنا البنك الدولي - أن بعض البلدان الأفريقية تواجه الانهيار الاقتصادي بسبب الإيدز. ودخول الأسر سستدهور. ونعلم أن الأزمة تزداد سوءا بسبب نقص الغذاء في الجنوب الأفريقي - وهو ما أطلق عليه كوفي عنان الثالث القتال. ونعلم أن بلدانا تناضل للتعامل مع الملايين من الأيتام وأنه يتعين على أعداد هؤلاء الأطفال أن يرعوهم، ولا بد أن يزرعوا الحقول، لأن جيلا بأكمله - جيل آبائهم - قد لقوا حتفهم. ونعلم أن بلدانا لا تستطيع توفير المدارس لأطفالهم لأن معلمهم يموتون. ونعلم أن الناس يصابون بالفيروس لأنهم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على خدمات الصحة التناسلية. ونعلم أن الإيدز يقتل التنمية والبشر أيضا.

إننا نعلم أنها ليست مشكلة أفريقيا وحدها. فالإيدز يؤثر بشكل متزايد على العالم بأسره، ونحن بحاجة إلى العمل المضني حتى نمنع الأوبئة في أماكن أخرى من الوصول إلى نطاق الأوبئة الموجودة في أفريقيا بقدر حاجتنا إلى ذلك كي نحد من الأثر الرهيب الذي نشهده في قارة عانت كثيرا.

ولأننا نعلم كل هذا فلسنا بحاجة إلى أية وثائق أو إعلانات أخرى. إن ما يحتاجه ملايين البشر من رفاقنا الذين يموتون من الإيدز هو العمل. فما الذي ينبغي إذا أن نفعله معا؟

أولا، لا بد أن نجد المال المطلوب لهذه المعركة. وتمثل المملكة المتحدة ثاني أكبر مانح ثنائي للمساعدات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم ولقد تعهدنا قبل الآن بدفع ٢٨٠ مليون دولار للصندوق العالمي على مدى سبع سنوات. ونحن ندعم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وندعم البحوث الجارية على

حكومة الرئيس هوغو شافيز فرياس الوطنية لضمان إمكانية حصول المصابين بالمرض على العقاقير.

وفي فنزويلا ينضم كل يوم المزيد من المؤسسات العامة والخاصة إلى الحرب على هذا الوباء، ويتم بشكل متزايد تخصيص الموارد المالية لهذا الغرض. ولكن هذه الموارد غير كافية. فهناك حاجة إلى موارد أكبر لتغطية التكلفة الباهظة للعلاج ولتدريب وتعليم المهنيين المتخصصين. وبدون ذلك لن تتحقق أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ختاما، نناشد المجتمع الدولي أن يحدد مرة أخرى التزامه السياسي وأن يسهم بموارد مالية أكبر لدعم برامج مكافحة الفيروس والإيدز، والحد من تعرض أكثر الفئات ضعفا لخطر الإصابة، وتشجيع بناء القدرات التقنية ونقل التكنولوجيا والخبرة بتكاليف في متناول البلدان الأكثر تضررا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد هيلاري بن، وزير الدولة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**السيد بن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):** في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز قبل عامين، قالت ممثلة المملكة المتحدة، كلير شورت:

”وأخشى القول إنني لا أجد سببا لتهنئة أنفسنا بعقد هذه الدورة .... إننا كنا على علم بهذا المرض المعدي لدى ٢٠ عاما وأنه كان ينتشر بدون أي تحكم به لمدة ١٠ أعوام على الأقل .... وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ إجراءات ملحة وأكثر فعالية“ (A/S-26/PV.1).

في البلدان الفقيرة، يجب أن نضمن وصوله إلى أشد الناس فقرا، وألا يقتصر على ميسوري الحال أو على الرجال.

وأخيرا، يجب أن نقر بأنه إذا كان بينما العلاج حيويا، فالوقاية حيوية أيضا وكذلك رعاية المرضى وإعادة تأكيد التزامنا القوي بحقوق وخدمات الصحة الإنجابية، وبالعامل مع جميع المعرضين للخطر بما في ذلك متعاطو المخدرات والعاملون في تجارة الجنس والذكور المثليون وآخرون على هامش بعض المجتمعات.

وإذا كنا أمناء، ينبغي أن نقر بأننا كان ينبغي أن نفعل المزيد من قبل وأننا يمكننا أن نفعل المزيد الآن. ولذلك فلنترك هذه الدورة الاستثنائية مصممين على أن نفعل المزيد في المستقبل وذلك بترجمة كلماتنا إلى أفعال. فالملايين من الناس يعتمدون علينا ونحن ندين لهم بأن نكفل أننا سننجح.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيلينكا ميتريفا، وزيرة الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

**السيدة ميتريفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)** (تكلمت بالانكليزية): إن جلسة اليوم فرصة جيدة لنا جميعا لكي نقيم الذي أنجزناه في الفترة التي تلت الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية تحديد المشاكل والقيود والعقبات وأيضا توصيات بما يتخذ من إجراءات لتحقيق المزيد من التقدم. وإنني مقتنعة بأن مداورات اليوم ستسهم في تحقيق ذلك الغرض.

واسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام على التزامه الشخصي بإصدار النداء العالمي الذي يقترح إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

اللقاحات ومبيدات الميكروبات والعلاجات. ولكننا بحاجة إلى فعل المزيد، ولهذا اقترحت المملكة المتحدة إنشاء المرفق الدولي للتمويل، لأنه يمكنه أن يحدث أثرا حقيقيا.

ثانيا، يجب أن نضمن أن الطريقة التي نقدم بها هذا المال تدعم بالفعل ما تقوم به البلدان، بدلا من أن تزيد عملها صعوبة من خلال المطالبة بإجراءات إبلاغ إضافية أو باجتماعات أخرى من موظفين يواجهون ضغوطا كبيرة. إننا بحاجة إلى العمل من خلال برامج للإيدز ذات إدارة وطنية.

ثالثا، نحن بحاجة إلى إدراك أن العلاج هو القضية المباشرة الأولى والأكثر إلحاحا. ولقد تباطأ بعضنا، بمن فيهم المملكة المتحدة، في إدراك ذلك ووجدنا أنفسنا تتلصق خلف حكومات البلدان النامية التي كانت في أشد الحاجة إلى استخدام العلاج لمساعدة شعوبها. والحقيقة هي أننا بحاجة إلى استخدام كل الوسائل لدينا لمكافحة هذا المرض، ونحن نرحب ترحيبا شديدا بهدف منظمة الصحة العالمية الخاص بتوفير العلاج لثلاثة ملايين شخص بحلول عام ٢٠٠٥.

رابعا، يجب أن نبدأ في إدراك الظلم الرهيب المتمثل في وفاة أربعة أفارقة من الإيدز كل دقيقة، بينما يمكن العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي المصابين بالإيدز في البلدان الغنية من العودة إلى عملهم. ولكن الأمور تتغير. فأسعار العقاقير تنخفض، والطلب عليها يتزايد. والاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل شهر المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وإمكانية الحصول على الأدوية هي خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للبلدان التي تفتقد القدرة على صناعة العقاقير. وبعد أن كسبنا هذا الحق، دعونا الآن نستخدمه.

خامسا، يجب أن نضمن أن لدى البلدان ما يلزم من قدرات ومن مهنيين ومستشفيات وعيادات لإيصال هذه العقاقير بشكل آمن وعادل. وحيث يزداد استخدام العلاج

أوروبا تشير إلى احتمال قائم بانتشار سريع للفيروس/الإيدز. وتوضح هذه الاتجاهات الإقليمية كذلك أن الفشل في التصدي أثناء المراحل المبكرة من الوباء يمكن أن يكون له تكاليف طبية واجتماعية واقتصادية كبيرة على الأجل الطويل.

وعلى المستوى الوطني، تم تحديد عدد من الثغرات، منها ضيق نطاق التدخلات المستهدفة للشباب والمجموعات المحددة المعرضة للخطر نسبيا، وضيق أسباب الوصول لخدمات المشورة والتحليلات والرعاية الطبية والدعم الذي قللته بقدر أكبر وصمات العار والتمييز المحتمل الذي يتسبب فيه الجهل؛ وكذلك التوافر المحدود لبيانات المسوحات الحيوية والسلوكية المتعلقة بانتشار الوباء وتطوره؛ والقدرة المحدودة نسبيا على التصدي للوباء؛ وشح الموارد المتوافرة. وإذا تصدينا لتلك العوائق على نحو ملائم وفي حينه، ستظل الحكومة متفائلة بأنه يمكن تخفيض انتشار الفيروس/الإيدز وتأثيره في مقدونيا بشكل ملموس خلال السنوات الثلاث القادمة.

ويتضح لنا جميعا أن مكافحة الفيروس/الإيدز تتطلب وعيا وعملا مستمرين. ولا يمكننا أن نفوز في مكافحة هذه الآفة إلا إذا كان التصدي عالميا منسقا. وسيطلب تحقيق الهدف المرجو تحقيقه لوقف انتشاره بحلول عام ٢٠١٥ تعليما مستمرا بشأن المرض وتحسين سبل الحصول على العلاج الطبي والمساعدة الملائمين. وينبغي أن تكون المشورة واختبارات الإصابة أولوية لحكوماتنا شأنها شأن التحرر من المخاذير الاجتماعية التي تصم كلا من المصابين وأسرهم. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغي حرمان أي شخص من الرعاية الصحية بسبب ارتفاع أسعار الأدوية. والتطورات الأخيرة في ذلك السياق مشجعة.

ولا يعرف تعقيد هذه الآفة التي تهدد البشرية أي حدود وتتطلب تصديا شاملا على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. وانطلاقا من هذه الحقيقة، اعتمدنا إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وحددنا في الإعلان جوهر مشكلة الفيروس ونطاقها وألزمنا أنفسنا بإجراءات وأنشطة جادة يجب تنفيذها لمكافحة هذه الآفة، فيما يتعلق بكل من الوقاية والرعاية والدعم والعلاج وأيضا بتوفير الموارد لتخفيف وطأته الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما في البلدان الأشد تأثرا. وعلاوة على ذلك، كان من ضمن الأهداف الإنمائية للألفية التي اتفقت عليها كل البلدان الأعضاء وقف انتشار الفيروس/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك فالوقت ليس في صالحنا نظرا لخطورة الوباء وسرعة انتشاره.

ونظرا لتصميم جمهورية مقدونيا على الإسهام بنصيبها في تنفيذ الالتزامات فقد اتخذت الخطوات الضرورية واعتمدت استراتيجية وطنية بشأن الفيروس/الإيدز للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وصممت الاستراتيجية بصفتها إطارا مدته ثلاث سنوات لوضع وتنفيذ ورصد وتقييم برنامج مكافحة الفيروس/الإيدز. وتضم الاستراتيجية جهود العديد من أصحاب المصلحة الناشطين في لجنة الفيروس/الإيدز الوطنية المتعددة القطاعات والتي أنشئت في بواكير عام ٢٠٠٣ لوضع تصميم الاستراتيجية ذاتها والإشراف على تنفيذها.

وقد أحرز تقدم مستمر في التصدي للفيروس/الإيدز في مقدونيا، ولكن هناك الكثير الذي يجب إنجازه. وعلى الرغم من أن معدلات الإصابة الحالية في البلد منخفضة لحسن الطالع، فالاتجاهات في منطقة وسط وجنوب شرق

إن تعداد سكان بوتسوانا صغير ويبلغ ١,٧ مليون نسمة فحسب. ولكنها تتميز، غير محسودة، بأنها سجلت واحدا من أعلى معدلات الانتشار المصلي بين السكان البالغين. وقد كان ذلك المعدل ٣٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. ونظرا لأن انتشار الوباء على هذا النطاق يواجه بوتسوانا باحتمال التدمير الاقتصادي العاجل بل وتدمير نسيج المجتمع ذاته. فقد اضطلعنا بمواجهة شاملة على قدر ما تسمح به مواردنا المتوافرة وبمساعدة ودعم سخي من شركائنا. ويقود تلك المواجهة فخامة السيد فيستوس موغاي، رئيس جمهورية بوتسوانا الذي أدمج القيادة السياسية للبلد والمجتمع المدني والمنظمات الدينية وقطاع الأعمال لمباشرة وتنسيق التصدي للوباء على نحو متضافر.

وقد جرى إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خطتنا الإنمائية الوطنية التاسعة مع إطار استراتيجي للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، هتدي به في تنفيذ استجابتنا. وكل القطاعات بما فيها المنظمات الدينية والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ممثلة في أعلى هيئة سياسية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن عملية إصلاح للقانون المتعلق بالإيدز جارية لضمان إطار قانوني موثوق لتنفيذ استراتيجيات الوقاية من الفيروس ومكافحته وحماية حقوق الأشخاص المصابين به، فضلا عن ضمان سبل الحصول المتساوي على الخدمات.

وتتمثل رؤيتنا الوطنية في تحقيق هدف وجود جيل خال من الإصابة بالإيدز بحلول عام ٢٠١٦ فضلا عن أهداف تتعلق بوقاية الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويجري تعزيز برامج الإعلام والتثقيف والاتصال فضلا عن تدخلات تغيير السلوك وبرامج المهارات الحياتية التي تستهدف أطفال المدارس والشباب. وتشمل هذه البرامج الصحية المدرسية وإنشاء برامج للصحة الإنجابية والصحة الجنسية تكون سبل حصول الشباب عليها أكبر.

وأود أن أبرز أن الشراكة الأصيلة الموجودة فيما بين جميع أصحاب المصلحة - بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني - توفر بصيصا من الأمل بأننا يمكننا أن ننجح في تحقيق هدف عام ٢٠١٥. ومن شأن الفشل أن يكون مكلفا جدا للبشرية جمعاء. ولذلك ينبغي لنا نحن الزعماء السياسيين أن نواصل توفير التوجيه السياسي وأن نكون في طليعة المعركة ضد واحد من أخطر شروخ عصرنا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن للأونرابل ليسيفو ل. موتسومي، وزيرة الصحة في جمهورية بوتسوانا.

**السيدة موتسومي (بوتسوانا) (تكلمت بالانكليزية):** إنه مما يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزته بوتسوانا فيما يتعلق بالتزامها بالوقاية من الفيروس/الإيدز ومكافحته بصفتها إحدى الدول الأعضاء البالغ عددها ١٨٩ دولة وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠١ إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد وفر الإعلان إطار عمل لتوسيع نطاق التصدي للوباء بغايات واضحة وأهداف يمكن تحديدها كميا للتعامل مع جميع أبعاد الوباء أي للقيام باستجابة متعددة القطاعات تركز على تخفيض مستوى الإصابة فيما بين الرضع وصغار البالغين، وإدماج الفيروس/الإيدز في قطاع التعليم وقطاعات أخرى وتوسيع إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والعلاج وتحسين إعالة اليتامى والفئات الأخرى الضعيفة.

إن التقدم الذي يمكننا أن نبلغ به نتيجة الجهد تعاوني بذلته قطاعات مختلفة ومنظمات غير حكومية ومنظمات نابعة من المجتمعات المحلية وأشخاص يعانون من الفيروس/الإيدز وشركاء في التنمية والقطاع الخاص ومؤسسات أكاديمية وبحثة.

وفي الختام، فقد بلغ التزام حكومة بوتسوانا من مواردها الخاصة حوالي ٧٠ في المائة من الإنفاق على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتوجد العديد من التحديات الرئيسية، لا سيما الموارد البشرية نفسها، التي يخفضها الوباء، فضلا عن البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات.

ولذلك فإننا نود أن نغتتم هذه الفرصة لكي نشكر جميع الشركاء الاستراتيجيين الذين تعاملوا معنا في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشجعهم على الاستمرار في الالتزام بالعملية، إذ أننا بدأنا نرى بصيصا من الأمل، كما ظهر في ثبات معدلاتنا للانتشار المصلي للفيروس، بصورة عامة، وفي المجموعة البالغة من العمر ١٥-١٩ عاما، بصورة خاصة، مما يبين أن استجابتنا الوطنية بدأت، بالرغم من التحديات الهائلة الماثلة في المستقبل، تحقق نتائج إيجابية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي

د. غنيس غونساليس غارسيا، وزير الصحة في جمهورية الأرجنتين.

**السيد غونساليس غارسيا (الأرجنتين) (تكلم**

بالإسبانية): لقد حضرت إلى هذه الجمعية لكي أعرب، بالنيابة عن الرئيس نيسطور كيرشنر، عن ارتياحه لأن الأرجنتين قد أحرزت تقدما مقنعا في اتجاه الأهداف التي اتفق عليها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما أن الأرجنتين مشاركة في أنشطة مشتركة مع البلدان الأخرى في المنطقة، لوضع استراتيجيات لضمان أسعار أفضل للأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي وإتاحة سبل أوسع للحصول على هذه الأدوية.

وقبل أن أدخل في أية تفاصيل في هذا الصدد، أود أن أقول إنني متأكد من أن الذين يجتمعون منا اليوم هنا يفهمون أن المسؤولية عن نوعية حياة للبشر مسؤولية عالمية، وليست وطنية أو محلية فقط. ونحن نوافق على أن المسؤولية

ويشكل توفير الخدمات للوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل أولوية عالية، كما أن هذه الخدمات متوفرة الآن في جميع المرافق الصحية العامة، واختارتها ٣٤,٥ في المائة من النساء المؤهلات لتلقي هذه الخدمات.

وبوجود ٣٥ في المائة من السكان البالغين مصابين بالفيروس، فإن رعاية المصابين ودعمهم بغية تحسين نوعية الحياة والإنتاجية أمر جوهري. وقد جرى توسيع خدمات العلاج بتوفير برنامج وطني لتقديم العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي مجانا في سبعة مواقع في البلد، مع إخضاع ١٢ في المائة لهذا العلاج من المصابين بمرحلة متقدمة من المرض ويلزمهم العلاج إلى العلاج بهذه المضادات الذين يقدر عددهم بـ ١١٠ ٠٠٠ شخص. ويجري توسيع هذا البرنامج باستمرار كما أنه ينبغي تشغيل سبعة مواقع إضافية بنهاية السنة المالية الحالية في آذار/مارس ٢٠٠٤.

وخدمات التوجيه المعنوي والاختبار نقطة دخول هامة إلى الخدمات الأخرى للوقاية والرعاية من الفيروس. ويجري توسيع شبكة من المراكز التطوعية للتوجيه المعنوي والاختبار، بدأت في عام ٢٠٠٠، إلى ١٦ مركزا، منتشرة على نحو استراتيجي في جميع أنحاء البلد، وفرت الخدمات لأكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص.

ويوجد برنامج واستراتيجيات للوفاء باحتياجات ٤٢ ٠٠٠ من الأطفال اليتامى بسبب الإيدز، توفر آليات لتحديد الأطفال اليتامى وتسجيلهم فضلا عن تزويدهم بالخدمات لتخفيف تعرضهم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثيره. وكان لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثر كبير على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ورفاه الأشخاص المصابين. ويقدر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد أدى إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥ في المائة سنويا.



حلول بتوافق الآراء. وهذا التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني مكن الأرجنتين من تحقيق نتائج بعيدة المدى.

وفي جميع أنحاء إقليمنا الوطني، نوفر ١٠٠ في المائة من الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي مجاناً، كما أننا نقوم الآن بعلاج ما مجموعه ٢٥ ٠٠٠ شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن عاكفون على اتخاذ عدد من التدابير لمنع الانتقال الرأسي للعدوى. ونقدم مشورة مستمرة في الوقاية الأساسية والثانوية كما نقوم بحملات ضخمة لتشجيع استعمال الرفالات، التي نقدمها مجاناً في جميع أنحاء البلد. إننا ندعم بصورة نشطة الإجراءات التي تقوم بها شبكات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ونقدم المساعدة التقنية إلى البرامج الوطنية للإيدز في البلدان التي تطلب مساعدتنا. وننفذ برامج للوقاية في السجون الاتحادية، وبين الأطفال المحتجزين والأطفال الذي ضمن المجموعات الضعيفة اجتماعياً، فضلاً عن المتعاطين للمخدرات عن طريق الحقن الوريدي. وقد اختارنا الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتلقي المساعدة المالية في أنشطة الدعم للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته.

وبالإضافة إلى إرادتنا السياسية، فإن بلدنا بحاجة إلى الدعم المالي الدولي للقيام بهذه التدابير على أساس مستمر. وفي هذا السياق، فقد أظهر بلدنا التزامه في مشاوراته وتنسيقه مع فريق التعاون التقني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومختلف الشبكات في أمريكا اللاتينية أو الشبكات الدولية النشطة في هذا الميدان.

وقد برز الالتزام في أننا حددنا لأنفسنا معايير مرجعية إقليمية لمسألة الأسعار الجوهرية. ففي التفاوض بشأن

عن آفات الفقر والتمييز والمرض لا تنتهي عند حدود كل بلد. فلكل شخص نفس الحق في نوعية حياة كريمة، بغض النظر عن المكان الذي حدده القدر لكلي يولد فيه هذا الشخص.

ومن الواضح للجميع أن المخاطر على الصحة لا تنشأ من أنماط الحياة فحسب، بل تنشأ أيضاً من المصير. وحكومتنا مقتنعة بأن السكان الفقراء في جميع أرجاء العالم، بمن فيهم القطاعات الفقيرة في البلدان الغنية، يمكنهم في بعض الأحيان تغيير المصير العنيد المتمثل في ازدياد التفاوت والمرض والعجز. ولا يمكن فعل ذلك إلا إذا حماهم إجراء قوي من جانب الدولة والمجتمع اللذين يعيشون فيهما.

ويلاحظ تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ أن البلدان الغنية قد قوضت حق البلدان الفقيرة في الحصول على الأدوية التي تنقذ الحياة بأسعار يمكن تحملها، كما أن التقرير يحض البلدان الغنية على جعل ذلك الحق واقعاً. ويضيف التقرير أننا نواجه مسؤولية مشتركة في عالم مترابط على نحو متزايد.

وفي الأرجنتين، فإننا أعلننا حماية برنامج الإيدز وإعفاءه من أية مخاطر ناشئة من أزمته المالية. وفي عام ٢٠٠٢، تمكنا من المحافظة على البرنامج بمساندة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أن هذا لم يكن كافياً بالنسبة لنا. إننا نشعر بالقلق حيال الإيدز كما أننا نهتم به. ونحن مقتنعون بأن الأشخاص الأصحاء هم أشخاص متعلمون ولديهم وظائف وملزمون بالنمو والتقدم. ولهذا السبب، أعطينا أولوية لمكافحة الإيدز. وإذ ندرك الإمكانية القاتلة لهذه الآفة، فقد عملنا بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية، التي مكّنت، حتى في أثناء الأزمة، من تحقيق

تعطي الدول الأعضاء للأمم المتحدة كل التأييد السياسي اللازم للسعي إلى تحقيق هذا الهدف.

تتوقع روسيا أن تبذل هذه الدورة للجمعية العامة كل الجهود الضرورية للتنفيذ العملي للمبادرة الروسية المتعلقة بإقامة نظام عالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمواجهة التحديات والتهديدات الجديدة. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن مكافحة تهديد عالمي مثل الفيروس/الإيدز تتطلب نهجا شاملا وتحتاج إلى إدماجها في الاستراتيجيات العامة للتنمية المستدامة للدول.

لقد أظهر الوقت الذي انقضى منذ اعتمد المجتمع الدولي بالإجماع إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أن هذه الوثيقة جاءت في وقتها وأنها مركزة تركيزا جيدا. وانتشار الفيروس من أكثر أسباب الوفاة شدة في تاريخ البشرية. ووفقا لبعض التقديرات، إذا واصل الفيروس الانتشار بمعدلاته الحالية، فإنه قد يسفر عن وفاة حوالي ٧٠ مليون فرد.

الفيروس مشكلة ملحة بالنسبة لروسيا، التي تمر بأزمة سكانية خطيرة. ووفقا لإحصاءات رسمية، بلغ عدد المصابين بالفيروس في شهر حزيران/يونيه الماضي ٢٤٥ ٠٠٠ فرد. وتشير بيانات غير رسمية إلى أن الأرقام الحقيقية من ٤ إلى ٦ أمثال ذلك الرقم.

ونحن ندرك بوضوح الضرر الذي يسببه الإيدز لبلدنا اليوم، والكوارث التي قد يلحقها في المستقبل. ووفقا لبعض التقديرات، إذا لم يوقف الوباء، فإن عدد المصابين بالفيروس، ومعظمهم من الشباب، قد يصل إلى خمسة ملايين. ولهذا، ستكشف روسيا التدابير لتحقيق حل شامل لمشكلة الفيروس التي تواجه البلد، وستفي بالتزاماتها بموجب الإعلان.

أسعار الأدوية في العملية الحالية في ليما، بيرو، التي بدأت في حزيران/يونيه هذا العام، أسهمنا بتجربتنا وبينكننا للمعلومات، مما مكن ١٠ بلدان من الحصول على أسعار اقل بنسبة ٩٠ في المائة من الأسعار التي كانت تدفعها في السابق. وفي ٢٠ مجالا من مجالات التفاوض الـ ٢٢، حققت الأرجنتين أفضل أسعار في المنطقة دون الإقليمية وسيكون بإمكان شيلي، وأوروغواي، وبوليفيا، وبيرو، وباراغواي، وكولومبيا، وفنزويلا، والمكسيك، وإكوادور، والأرجنتين أن تستفيد من وفر مشترك يقدر بحوالي ١٥٠ مليون دولار، يغطي ١٥٠ ٠٠٠ مريض إضافي كل عام. وعلاوة على ذلك، توصلنا، في آخر عملية مناقضة دولية، إلى أسعار أقل بمقدار ٢٥ في المائة من الأسعار التي تم التوصل إليها في ليما. وهذا يمكننا من تقديم خبرتنا، التي يمكن أن تكررهما بلدان أخرى بغرض ضمان استخدام الموارد على نحو أفضل.

ونحن نلتزم بمواصلة وضع سياسة شاملة تحسن نوعية الحياة للمصابين بالفيروس، وتكفل الاستمرار في تقديم الأدوية والمراقبة والمتابعة، وتنهض بالحصول على الخدمات والأصول الاجتماعية الأساسية، بينما ترفع، في الوقت ذاته، مستوى الوعي بالمشاكل المصاحبة للفيروس/الإيدز بين المجموعات السكانية الضعيفة التي لا تتلقى رعاية حتى الآن.

من الممكن استئصال الإيدز من العالم. ويجب أن نعمل معا لنكفل أن يكون انتصارنا كاملا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لمعالي السيد إيغور إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

**السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** تولي روسيا أهمية كبيرة لتنسيق الجهود الدولية مع الدور المركزي للأمم المتحدة، من أجل المجاهدة الفعالة للتحديات والتهديدات العالمية الملحة. وينبغي ألا يفقد الدافع الواضح الذي أعطي لهذه العملية في مؤتمر قمة الألفية، وينبغي أن

الإثمائي، والبنك الدولي، وكذلك مؤسسات ومنظمات غير حكومية دولية عامة.

أيدت روسيا منذ البداية فكرة إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل والملاريا، وأسهمت بمبلغ ٤ ملايين دولار في إنشاء إطاره التنظيمي والقانوني. واستثمرنا بالفعل في الصندوق بتعهد شامل قدره ٢٠ مليون دولار أعلنه رئيس الاتحاد الروسي.

ونحن نعتقد أن الموارد التقنية والمالية ستمكننا من القيام بتنفيذ هدف كبير من أهداف إعلان الألفية - هو أن يوقف بحلول عام ٢٠١٥ انتشار الفيروس/الإيدز، الذي يسبب معاناة بشرية، وبالتالي، أن يخفض مدى انتشاره.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، ليقدم موجزا للمناقشات التي جرت في فريق المناقشة التفاعلي غير الرسمي.

**الأمين العام (تكلم بالانكليزية):** وفقا لقرار الجمعية العامة S-26/2/2001، عقد اجتماع لفريق مناقشة تفاعلي رفيع المستوى معني بالفيروس/الإيدز بعد ظهر اليوم. وحضر اجتماع الفريق عشرة من رؤساء الدول أو الحكومات، وعدد كبير من الوزراء، وستة من رؤساء وكالات الأمم المتحدة وأكثر من ٢٠ ممثلا للمجتمع المدني.

وركز فريق المناقشة الرفيع المستوى على ثلاثة مجالات حاسمة يجب تناولها في شجاعة وإصرار إذا ما كان لنا أن نحقق الهدف الإثمائي للألفية المتعلقة بعكس اتجاه انتشار الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وهذه المجالات تتضمن ضرورة الحد من الوصم والتمييز، وعلى وجه الخصوص ضد الذين يعانون من الفيروس/الإيدز أو المصابين به، لتنفيذ الشراكات العريضة القاعدة التي تعتمد على مواطن القوة في كل مناحي المجتمع ومساهماتها، والاعتراف بهذه الشراكات،

تنفذ روسيا بالفعل تنفيذًا فعالًا برنامجا اتحاديا لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، يقضي باتخاذ تدابير عاجلة لمنع انتشار الفيروس في البلاد. وروسيا من البلدان القليلة التي وضعت بنجاح نظاما يسمح بكشف ومراقبة، ليس فقط المصابين بالإيدز، وإنما أيضا المصابين بالفيروس، الأمر الذي يمكن من منع انتشار العدوى خلال المراحل المبكرة.

في ١٩٩٥، صدر قانون اتحادي بشأن الوقاية من المرض الذي يسببه الفيروس في روسيا، يكفل ويحمي حقوق الروس المصابين بالفيروس. ويمكننا أن نعتبر أن من بين الإنجازات الكبرى التي تحققت في العامين الماضيين، سلسلة من التدابير الوقائية الخاصة التي يتخذها الأطباء الروس، والتي ساعدت، بشكل كبير، على الحد من انتشار العدوى بالفيروس الذي تركز حتى الآن، في كثير من الأحيان في الجماعات الشديدة التعرض للخطر.

ويجري القيام بالكثير لضمان المشاركة العامة النشطة من جانب جماعات المجتمع المدني المختلفة في الوقاية من الإيدز ومكافحته، ويقوم الآن بعمل مكثف مجلس التنسيق المعني بمشاكل الفيروس، الذي أنشئ تحت رعاية وزارة الصحة في الاتحاد الروسي، والذي تشارك فيه منظمات وجمعيات غير حكومية، لها فيه صوت متساو مع ممثلي الوزارات الاتحادية ووكالات الرعاية الصحية الحكومية.

ومبادرة من الاتحاد الروسي، وضعت خطة لتدابير عاجلة لمكافحة انتشار الفيروس/الإيدز في عدد من الدول الأعضاء بكمونولث الدول المستقلة، وجرى التوقيع عليها، وهي الآن في مرحلة التنفيذ. وتشارك في مكافحة الإيدز في روسيا وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة

المعنية بالإيدز في عام ٢٠٠١، فإنها لا تزال قاصرة بدرجة يرثى لها. ولا بد من مضاعفة تدفقات الموارد مرة أخرى بحيث تصل قيمتها إلى مبلغ الـ ١٠ بلايين دولار المطلوبة سنويا بحلول ٢٠٠٥ من أجل وقف طوفان الإيدز.

ونشدد على ضرورة كفالة التمويل الكافي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن ضرورة انخراط الشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك المنظمات الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

وأعرب المشاركون من البلدان النامية عن التزامهم بزيادة إنفاقهم على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واقترحوا طرقا ابتكارية لزيادة هذا الإنفاق. ولن تدفق الموارد بالسرعة والمعدل اللذين نحتاج إليهما بشكل عاجل ما لم يبق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متصدرا البرامج السياسية والعملية على جميع الأصعدة.

ومع تسليم الفريق بالعوائق الرهيبة التي تعترضنا، فإن استنتاجاته لم تكن تشاؤمية. ونتعلم يوما بعد يوم الأشياء التي تأتي بنتائج. وها هي الموارد تتزايد، والقيادات السياسية تنطلق. ولكننا يجب أن نظل على الطريق إلى النهاية وأن نضاعف جهودنا لكي نبقي مخلصين لإعلان الالتزام المعتمد في هذه القاعة منذ فترة لا تتجاوز العامين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة لصاحب المعالي الحاج مومودو كوروما، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

**السيد كوروما (سيراليون) (تكلم بالانكليزية):** تمثل الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي شنت في وقت كان بلدي خارجا فيه من برائن صراع مسلح دام

وضرورة تعبئة الموارد على مستوى أكبر من الذي حققناه حتى الآن.

كان هناك موضوع رئيسي جرت حوله مناقشة الفريق هو الاعتراف بأن الإيدز يمثل أكبر تحد للقيادة في عصرنا، القيادة التي تشمل رؤساء الدول والحكومات ولا تقتصر عليهم، القيادة على كل مستوى من مستويات المجتمع، بين المنظمات الدينية، والمجموعات الطائفية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتلك القيادة يجب أن تتسم بالاعتراف الصريح المخلص بأثر الإيدز على مجتمعاتنا والخطوات التي يجب أن تتخذ استجابة لذلك.

وقد سلطنا الضوء في مناقشاتنا على الوصم والتمييز باعتبارهما من أخطر العوائق التي تحول دون إحراز تقدم في المستقبل. وهما يضران بالجهود المبذولة للنهوض بكل من الوقاية والعلاج. ويزيدان من صعوبة الوصول إلى الفئات المهمشة التي كثيرا ما تكون هي الأكثر تعرضا للعدوى. وركزنا أيضا على تأثير الإيدز الهائل على المرأة وعلى الحاجة الماسة إلى إشراكها في التصدي له.

ولا يقل عن ذلك أهمية إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أوجه مكافحة هذا الوباء. وركزت المناقشة أيضا على أهمية الشراكات. وأوضح ممثلو المجتمع المدني أن هذه الشراكات يجب أن تبنى على الاحترام المتبادل والتسليم بالمزية النسبية. وأدرك القادة السياسيون ضرورة إشراك المجتمع المدني بوصفه شريكا كاملا في توسيع نطاق مجاهدة الإيدز.

وألقينا نظرة أيضا على نماذج للكيفية التي تقدم بها جميع فئات المجتمع المدني مساهمات فريدة وحيوية للصراع ضد الإيدز على جميع المستويات. ومن الواضح أن مسألة الموارد حظيت باهتمام بالغ. ومع أن الموارد المتاحة لمكافحة الإيدز قد تضاعفت منذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة

بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالنظر إلى أهميته فإن هذا البرنامج ملحق برئاسة الجمهورية.

ويمثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه من مشاكل التنمية التي تتطلب إجراءات لاحتوائه في الأجل القصير والأجل الطويل على السواء، واستجابات مستمرة وعريضة القاعدة، بما فيها مجموعة من الأنشطة التي تشترك فيها الحكومة والمجتمع على جميع المستويات والقطاعات تقريبا. إذ أن سرعة انتشار بلاء الإيدز سيكون لها عواقب مدمرة على قطاعات مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي وشؤون الجنسين والطفل والنقل والدفاع والتنمية الزراعية والريفية وقطاع التعدين، وكلها أساسية لتنمية بلدنا، سيراليون، في المستقبل. وفي الوقت ذاته، يمكن لكل من هذه القطاعات على حدة، أن يقدم إسهامات ملموسة في مكافحة الإيدز بصفة عامة.

شغلت السيدة بولفر (لكسمبورغ)، نائبة الرئيس، مقعد الرئاسة.

وتتعاون الحكومة في الوقت الراهن مع الفريق المشترك بين بلدان غرب أفريقيا ووسطها، التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومقره في أبيدجان، على إعداد استجابة على المستوى دون الإقليمي، هي مبادرة اتحاد نهر مانو بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتوخى تعزيز الشراكة بين غينيا وليبيريا وسيراليون في الحرب على هذا المرض. ويتمثل الغرض في وضع برنامج شامل للتصدي للإيدز داخل حوض اتحاد نهر مانو. وتتعاون حكومتنا أيضا مع فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالإيدز على وضع خطة استراتيجية وطنية في هذا الصدد.

ولكن لكي تنجح البرامج الوطنية والإقليمية، يلزمنا دعم إضافي من جانب المجتمع الدولي، سواء من المانحين الثنائيين أو المتعددي الأطراف. وأود أن أؤكد للجمعية

١١ عاما واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها سيراليون في أعقاب الصراع.

ففي حزيران/يونيه ٢٠٠١، في دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الإيدز، التزمت حكومتنا بين من التزمت من الدول الأخرى بخفض انتشار المرض والحد من تأثيره. وعقب صدور ذلك الالتزام، شكل رئيسنا لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمثلت ولاية هذه اللجنة في التصدي للمشكلة على أعلى مستويات الحكومة وتيسير وضع إطار للسياسات العامة للتعامل مع هذا الوباء المستشري.

وفي عام ٢٠٠٢، تعاونت الحكومة مع شركائنا الإنمائيين على إعداد سياسة وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتؤكد سياستنا مبادئ تعددية القطاعات والشراكات، واحترام حقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة، والرصد والتقييم والبحث، وتعميم سبل الحصول على المعلومات والدعوة، وحشد الموارد.

ومن خلال الدعم المقدم من مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانتا، أجريننا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ استقصاء بيولوجيا وسلوكيا وطنيا لتحديد مدى الانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية ومختلف السلوكيات الجنسية المرتبطة به في سيراليون. وكشفت هذه الدراسة عن أن متوسط الانتشار المصلي للفيروس على الصعيد الوطني يبلغ ٠,٩ في المائة. وبالرغم من انخفاض هذا المعدل، تدرك الحكومة تماما أن ظروف الفقر وعوامل ما بعد انتهاء الصراع يمكن أن تزيد انتشاره سوءا.

وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة بدعم من البنك الدولي بتنفيذ برنامج متعدد القطاعات مدته أربع سنوات

الدولي. ومع أن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء هي أكثر مناطق العالم تضررا، حدث انتشار سريع للإصابات في مناطق أخرى عديدة، مثلا، في المناطق الواقعة في أقصى شرق أوروبا. ويبدو أننا لن نحقق العديد من الأهداف التي ألزمتنا أنفسنا بها في الإطار الزمني المحدد. ويؤكد تقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الالتزام أن الوقت قطعاً ليس في صالحنا.

اسمحوا لي أن أبرز فقط بعض الأهداف التي حدّدت وترى فنلندا أنها مهمة بصورة خاصة لهذه الجلسات.

أولا، يجب أن نتأكد من أن جميع الناس، لا سيما الشباب والشابات، يعرفون كيف يتجنبون الإصابة. فوفقا لتقرير الأمين العام المرحلي، يحدث أسرع انتشار للوباء بين الشباب، الذين يوجد بينهم أعلى معدل للإصابات الجديدة. وهذا يعني ببساطة أنه ينبغي أن يتاح لجميع الناس، ولا سيما الشباب، الحصول على المعلومات التي تمكّنهم من اتخاذ قرارات مسؤولة. ونظرا لأننا نركّز بصورة خاصة على الشباب، فإن نظم التعليم والمناهج المدرسية ينبغي أن توجه توجيهها كاملا لتوفير معلومات عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، تكون يسيرة الفهم على الشباب وجيدة النوعية. ويجب ألا ننسى الأطفال الذين ليسوا في المدارس أيضا، والذين يواجهون مخاطر الإصابة بشكل خاص.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن احترام حقوق الإنسان أساسي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالتمييز والوصم بالعار حاجزان رئيسيان يعوقان إحراز تقدم في تحقيق الأهداف التي حدّدت. بيد أن المعرفة ليست سوى عنصر مهم واحد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات والعنف القائم على أساس نوع الجنس يجب أن يكون لهما دور رئيسي في جهودنا المشتركة. والعدوى

العامة أن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بكفالة احتواء هذا الوباء داخل بلدنا بالأفعال وليس بمجرد الأقوال.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد إيركي توميوجا، وزير خارجية فنلندا.

**السيد توميوجا** (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد وضع إعلان الالتزام المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ جدول أعمال واسع النطاق ومثيرا للهمم. وفي خلال العامين اللذين انقضا منذ قطعنا هذا الالتزام، شهدنا زيادة في الاهتمام بالإيدز وتسليما بأنه أحد الطوارئ العالمية الرئيسية التي تهدد الأمن العالمي كذلك. نحن هنا لنناقش تقرير الأمين العام عن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/58/184). وفي متابعة هذا العام، سننظر في إطار السياسة العامة على وجه الخصوص.

يبرز تقرير الأمين العام بعض ما أحرز من تقدم. وقد شهدنا مختلف المبادرات العالمية، مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يستخدم لزيادة الوعي بما تتسم به مكافحة هذا الوباء من إلحاح، وكذلك بالحاجة لزيادة الموارد للتصدي له. ونتيجة لذلك، زادت الاستثمارات في برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد القطري زيادة كبيرة. واتخذت إجراءات إيجابية على الصعيد الوطني تتعلق بالقيادة الوطنية. وزادت التغطية في وسائل الإعلام. ويقول التقرير إن ثلاثة من كل أربعة بلدان وضعت استراتيجيات وطنية متعددة الأطراف تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. هذه إنجازات جيدة، ويجب ألا نقلل من شأنها.

ولكن على الرغم من زيادة الاهتمام والإجراءات المتعددة الجوانب، يظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واحدا من أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع

وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يؤدي إلى وفاة مليوني شخص سنويا. فالفقر وزيادة عدم المساواة في توزيع الثروة والتخلف الاجتماعي الاقتصادي وعدم المساواة بين الجنسين والأمية وتقييد الحصول على المعلومات والصراعات المسلحة تعوق جميعها الجهود التي نبذلها لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

إننا نرحب بالإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز. ونرحب أيضا بعمل الوكالات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، ونشيد بها للعمل الذي تكرّسه للوقاية من هذا المرض ورصده، كما نشيد بها قبل كل شيء للدعم الذي تقدمه للأفراد والمجتمعات. فجهودها، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق المتعلق بمعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تظهر الدور الهام الهائل الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة هذا الوباء. ونعتقد أن الاستراتيجية الناجحة ينبغي أن تتضمن برامج تطبق على الصعيد الإقليمي لتكامل البرامج الوطنية. ويجب أيضا ضمان تنفيذ الاتفاقات القائمة التي تهدف إلى جعل أسعار العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية مقدورا عليها في البلدان النامية. فمن شأن هذا المسعى أن يطيل أعمار ملايين الذين يعانون في بعض أكثر مناطق العالم حرمانا.

يتفق وفدي مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق وزير خارجية إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك، أود اغتنام هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات عن حالة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في قبرص.

منذ تشخيص أول إصابة بالإيدز في قبرص، في عام ١٩٨٦، اعتبرت قبرص هذه المسألة واحدة من أعلى أولوياتها. ونعتقد أن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى بقاء معدل الإصابة بهذا المرض متدنيا جدا في

بفيروس نقص المناعة البشرية المرتبطة بالالتجار بالإنسان لأغراض الاستغلال الجنسي مثال مأساوي على انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والفتيات والأولاد.

أخيرا، في الوقت الذي نزيد فيه من مساعيها لتلبية الحاجة الملحة التي لم يسبق لها مثيل للحصول على المعالجة والرعاية، أصبح من الواضح أننا لن نتمكن من إحراز تقدم في هذا الصدد إن لم نتصد في نفس الوقت لمشاكل استدامة ومواءمة التدخلات. وفي ضوء التأثير الاقتصادي الكبير لهذا الوباء في عدة بلدان، أود أنؤكد على ضرورة القيام بهذا العمل بتنسيق وثيق مع تنفيذ استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز، الذي يقوم بعمل مثير للإعجاب، بما في ذلك الجهود الشاقة التي يبذلها لجمع البيانات، وممارسة التوعية على صعيد عالمي وتوفير النصح والمعايير لاستخدامها أيضا خارج إطار منظومة الأمم المتحدة. وتدعم فلندا بقوة برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز في هذه الجهود، وستواصل الإسهام في عمله.

ينصب تركيزنا اليوم على السياسات. ولكن مهما كانت السياسات والاستراتيجيات جيدة فإنها لن تجدي نفعا إن لم تنفذ على الصعيد القطري. وهذا هو التحدي الرئيسي الذي سيواجهها في السنوات القليلة القادمة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ياكوفو، وزير خارجية جمهورية قبرص.

**السيد ياكوفو (قبرص) (تكلم بالانكليزية):** بعد ثلاثة عقود من الإبلاغ عن أول إصابة بمرض الإيدز، تواجه البشرية كارثة إنسانية عالمية مستمرة ألحقت ضررا شديدا بمناطق جغرافية بأسرها. وعجزنا عن احتواء عدد الإصابات بصورة جوهريّة ورسم سياسات متعددة الجوانب لمكافحة

وعلينا ألاّ نسمح بفشل مبادرة الأمين العام الرائعة. ويتعين علينا تعبئة موارد المجتمع الدولي بشكل جماعي من أجل كبح انتشار هذا الوباء العدم الرحمة المأساوي وآثاره.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد تونينو بيكولا، وزير خارجية جمهورية كرواتيا.

**السيد بيكولا** (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اليوم ونحن نقيم تقدمنا المحرز بشأن أول أهداف محددة زمنيا جرى وضعها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يبدو واضحا أن الكثير ما زال بحاجة إلى عمل، حيث ما زالت التحديات التي يشكّلها هذا الوباء كبيرة جدا كما كانت في الماضي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد أهمية تقرير الأمين العام (A/58/184)، الذي بلا شك يندرننا بأنه على الرغم من التدابير التي اتخذتها الدول لغاية الآن، إلا أنها ما زالت غير كافية لوقف الأثر السلبي للوباء على مجتمعاتنا أو لتخفيض عدد الحالات الجديدة.

وبالتوازي مع الجهود الدولية، ينبغي إخضاع صانعي السياسات الوطنية للمساءلة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولهذا، فإن كرواتيا في بحثها عن نهج شمولي، اتخذت عددا من التدابير على الصعيد الوطني. فحتى قبل انعقاد الدورة الاستثنائية، أسست وزارة الصحة بالفعل لجنة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٠. وصاغت اللجنة برنامجا وطنيا للحماية من الإيدز تبنته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأسس ذلك البرنامج نهجا شاملا للتصدي للمشاكل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك توفير العلاج الثلاثي بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي كجزء من سياسة الحكومة للرعاية الطبية بالإضافة إلى المصادقة على الأدوية والعلاجات الضرورية الأخرى.

بلادنا، حيث تبلغ نسبة المصابين بهذا المرض ٠,١ في المائة من السكان. وقد نفذت جميع المبادرات التي اتخذتها حكومة قبرص منذ عام ١٩٨٦ بتعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية؛ ونحن ممتنون جدا لما قدمته لنا من نصح ومساهمة شاملة.

أنشأنا الآن اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز، التي تضم سلطات ودوائر حكومية ومؤسسات خاصة ومنظمات غير حكومية. وأنشأنا أيضا وكالة متخصصة تمثل عملها الرئيسي في أن تقدم مجانا للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أفضل توليفة للعلاج الطبي والدعم الاجتماعي الضروري للحفاظ على نوعية الحياة التي يحبوها. وتعمل اللجنة الوطنية أيضا كآلية لمكافحة التمييز ضد المواطنين الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية. واستهدفت التوعية العامة، لا سيما بين المجموعات المعرضة لخطر شديد، كأداة لإبقاء معدل الإصابة الحالي المتدني على حاله. بالرغم من بقاء أنماط البيانات الخاصة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية مستقرة على مدى العامين الماضيين، إلا أن الوضع ما زال موضع مراقبة وثيقة. ونقوم حاليا بصياغة خطة استراتيجية جديدة، ستدمج، على أساس متواصل، جميع التطورات الجديدة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأخيرا، لقد قمنا بتطوير وتحديد إطار قانوني شامل، بقصد ضمان المساواة في العلاج لجميع المواطنين بغض النظر عن حالتهم الصحية. ويشكّل هذا الإطار أساس محاولاتنا للقضاء على أي وصمة عار ترتبط بالإيدز. وأود أن أؤكد مجددا تصميمنا على مواصلة الاهتمام النشط على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق الحد الأقصى من الفعالية لأعمالنا.



وفي كرواتيا تعمل العديد من المنظمات الدولية مع الحكومة ومع المنظمات غير الحكومية الوطنية في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهي تشمل، في المقام الأول، الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها. وتود كرواتيا أن تُعرب عن تقديرها بشكل خاص لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وذلك للبرامج التعليمية والوقائية التي ترعاها وبدأها في مستشفى الأطفال في زغرب، بالإضافة إلى البرامج التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر في جميع أرجاء كرواتيا بما في ذلك الشباب.

ومن الضروري الإشارة إلى مشاركة كرواتيا في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وبرنامج كرواتيا، الذي تم اعتماده من قبل الصندوق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، يجري استخدامه بالإضافة إلى البرامج الحالية ويمكن أن ينظر إليه كبرنامج عمل لبرنامج كرواتيا الوطني للحماية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويسرني بصفة خاصة أن أبلغ الأعضاء بأن زغرب، ابتداء من هذا الخريف، وبالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في أوروبا، أصبحت مركزا من بين ثلاثة مراكز "لمحور المعرفة" في وسط وجنوب - شرق أوروبا. وسيتم تشغيل المركز ضمن إطار مشاريع بناء - القدرات لمنظمة الصحة العالمية من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومن خلال التمويل الألماني. وستنصب الجهود المشتركة لهذا المشروع على تحسين نظام منع ورصد حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة التي يقدر، وفقا لمنظمة الصحة العالمية، أن أكثر من ثلث الذين يعانون من الإيدز فيها ما زالوا غير مسجلين.

ومن أجل توسيع نطاق العمل، استُبدلت هذه اللجنة بلجنة وطنية لقهر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أخذت على عاتقها مهمة تحديد طرائق عملها ومراجعة البرنامج الوطني من أجل بلوغ أهداف السياسات التي حددها الإعلان.

وبالرغم من أن هناك أقل من ٣٠٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسجلة في كرواتيا، إلا أننا ندرك تماما حقيقة أن معدل انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا الشرقية، فضلا عن وسط آسيا، هو أسرع المعدلات في العالم. ولهذا، فإن الحكومة الكرواتية تركز على السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تجعل الجمهور أكثر حساسية لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بينما تحاول في الوقت نفسه إشراك المجتمع المدني في الاستجابة الوطنية للوباء.

وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى أن الفئات الأكثر عُرضة للخطر تشمل مدمني المخدرات عن طريق الحقن في الوريد والعاملين في تجارة الجنس، فإن الجهود الإقليمية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المخدرات هامة جدا. وكجزء من الالتزام الوطني، تم تنظيم حملات من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة والمحاضرات للجمهور ولأكثر الفئات ضعفا - الأطفال والنساء والفتيات. ويجري توزيع المواد المطبوعة والمنشورات على نطاق واسع وبوشر العمل ببرامج تعليمية في المدارس والجامعات - تستهدف المعلمين والطلاب والفئات المعرضة للخطر - وقد أحرز تقدم كبير واستثمر جهد كبير في تنسيق النشاطات بين الحكومة والقطاع غير الحكومي. ونتيجة لذلك، تدعم وزارة الصحة عمل العديد من المنظمات غير الحكومية، وكذلك المؤسسات الصحية التي تتعامل مع الحالات الإيجابية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الخطوات التي شرعت بها الهند بهدف تعزيز الدعوة السياسية وتنفيذ استراتيجية متشعبة للتصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقبل عام ونصف، افتتح رئيس وزرائنا منتدى برلمانيا يضم مختلف الأحزاب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعقد في وقت سابق من هذا العام مؤتمر وطني لهذا المنتدى يضم ممثلين منتخبين من جميع أرجاء البلاد، بغرض ترجمة توافق الآراء على الصعيد الوطني إلى أعمال على المستوى الشعبي.

وقام رئيس الوزراء بافتتاح هذا المؤتمر.

وقد تم إنشاء برنامج وطني شامل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الهند وهو يشمل مختلف أنحاء البلد. ويصبو هذا البرنامج إلى إيجاد عدد من البرامج الوقائية والتي تعمل على الرعاية، والدعم والعلاج، والحصول على المعلومات، والتعليم والخدمات إضافة إلى تعزيز وحدات مناهضة التمييز وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن حماية حقوق الأشخاص المصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هي مسؤولية مهمة نعترف بها ونحاول الاضطلاع بها. نحن مصممون على حماية الضعفاء وضمان عدم التمييز وزيادة توفير الرعاية الصحية وضمان الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

يشمل البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حملات للتخلص من الوصمة المرتبطة به والتمييز الذي يتعرض له المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أنشئت مراكز لتقديم النصيحة بصورة طوعية ومختبرات لإجراء الفحوص بصورة سرية لتوفير الدعم الاجتماعي والنفسي لمرضى

وأخيرا، إن وفدي يحدوه الأمل في أن توفر هذه الدورة النقاط المرجعية الوثيقة حول ما إذا كانت الدول جدية في عزمها على إرساء بيئة سياسية تمكينية، تضع الأساس لأهداف البرنامج والتأثير لـ ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، يتعين عليها المساعدة في وضع رؤية واضحة للعمل الذي يجب تحقيقه، كي يعاد الزخم والالتزام السياسي والقيادة السياسية التي في أمس الحاجة إليهما في تلك المجالات التي يتلکأ فيها التقدم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد ياشوانت سينها، وزير خارجية جمهورية الهند.

**السيد سينها** (الهند) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن

أُمثل بلادي في هذه الجلسة. ومن الملائم أن تنظر هذه الجلسة العامة رفيعة المستوى، في بداية الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، في موضوع أضحى لا يمثل شاغلا كبيرا للمجتمع الدولي برمته فحسب بل أصبح يشكل أيضا أزمة إنسانية خطيرة.

تدعم الهند دعما قويا إعلان الالتزام بشأن فيروس

نقص المناعة البشرية والإيدز، الذي أصدرته الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة. ونرحب بالجهود الأخيرة لمجموعة الثمانية من أجل التصدي بطريقة فعالة لوضع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الملح وخطورته. وفي نفس الوقت، نود أن نعرب عن القلق العميق حيال بقاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمثابة حالة طوارئ عالمية، تقوّض التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أرجاء العالم كافة، ولا سيما في البلدان النامية.

وضعت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ٢٠٠١

أهدافا معينة محددة زمنيا لعام ٢٠٠٣ تتعلق بتهيئة بيئة سياسية ممكنة. واسمحوا لي أن أشرك الأعضاء في بعض

مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تقع على عاتق الحكومات الوطنية إلا أننا نعتقد أن هناك حاجة أكبر للتضامن الدولي وتقاسم الأعباء.

ونعتقد أن إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا كان تطورا مهما. وقد كانت الهند عضوا في الفريق العامل الانتقالي الذي قاد العمل وأدى إلى إنشاء هذا الصندوق. ونأمل أن يتمكن الصندوق من تحقيق أهدافه. كما نأمل أن تقوم الدول المتقدمة والدول النامية معا بمكافحة هذه الآفة وأن تدخل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) مرحلة حاسمة الآن.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الصحة ورفاه الأسرة في جمهورية بنغلاديش الشعبية معالي السيد ميزانور رحمن سينها.

**السيد سينها** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتواجد هنا اليوم في هذه المناسبة المهمة جدا لأشاطركم شواغلنا وخبراتنا والتحديات التي تواجهنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن بنغلاديش ملتزمة التزاما كاملا بمعالجة قضايا الصحة العامة بما في ذلك مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبنغلاديش التي يبلغ عدد سكانها ١٣٠ مليون نسمة ما زالت محظوظة من حيث عدد الإصابات المتدني. وعدد الحالات التي ثبت إصابتها في بنغلاديش بفيروس نقص المناعة البشرية قدّرت من جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنظمة الصحة العالمية بـ ١٣ ٠٠٠ حالة. ولكن مع نهاية اليوم العالمي لمكافحة الإيدز ٢٠٠٢ كانت

فيروس نقص المناعة البشرية. ونهجننا في توفير هذه المشورة ليس قسريا، وهو فعال من حيث التكلفة، ويشمل الجميع. وقد تم التأكيد بصورة خاصة على الحق في خصوصية الأفراد المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما أن تمكين النساء من خلال توعيتهن وثقيفهن ينظر إليه باعتباره جزءا مهما من تخفيض تعرضهن لفيروس نقص المناعة البشرية.

والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن مسائل الصحة العامة ذات الصلة وبشكل خاص بشأن الحصول على الأدوية بتكلفة مقبولة لمكافحة الأوبئة هو خطوة إيجابية نرحب بها. إن تمكن الأفراد من الحصول على الأدوية في البلدان النامية هو من أكثر العناصر فعالية في مجال سياسة الصحة العامة التي تهدف إلى تخفيف معدلات الوفيات ومعدلات الإصابة بالآفات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن دواعي ارتياحنا بالفعل أن شركات الأدوية الهندية تنتج العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأسعار يمكن تحملها نسبيا.

هناك حاجة إلى تعجيل الجهود لتكثيف البحث الطبي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ينبغي على الحكومات أن تكون رائدة لمثل هذه الجهود وأن لا تترك المسؤولية تقع بكاملها على عاتق القطاع الخاص. كما وينبغي على المجتمع الدولي أن يجمع خبرته الفنية وموارده من أجل هذا الغرض.

وقد ثبت أن التدخل السياسي وتبني استراتيجيات وطنية، مع ضرورتها، إلا أنهما لا يضمنان بحد ذاتهما تحقيق الأهداف عميقة الأثر التي حددناها للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة

وبقيادة الحكومة واستنادا إلى حالة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسياق الذي يقع فيه فإن الجهود جارية الآن لتنقيح واستكمال خطة السنوات الخمس الاستراتيجية الوطنية من أجل ضمان مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشكل ملائم وكاف في هذا البلد.

بالإضافة إلى ذلك فإن البرامج ذات الصلة بما في ذلك برنامج نقل الدم بشكل آمن وسلامة الحقن والسياسة المتعلقة بالوقاية من التهاب الكبد باء ومكافحته جاري العمل عليها. وقد أقر البرلمان تشريعا حول نقل الدم نقلا آمنا وتم إنشاء ٩٨ مركزا لضمان توفر الدم السليم عن طريق فحص هذا الدم للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد باء وجيم والملاريا والزهري. ويجري العمل على إنشاء ٢٠ مركزا آخرين لزيادة تعزيز البرنامج. وقد نجح هذا البرنامج على مدى الثلاث سنوات الماضية في تحقيق خفض كبير في عدد محترفي التبرع بالدم وزاد بشكل كبير عدد المانحين الطوعيين والبدلاء. إضافة إلى ذلك، حدث انخفاض بالغ في الانتشار المصلي المتعلق بالتهاب الكبد باء وجيم والزهري في الدم المتبرع به.

الاحتياطات العالمية ومكافحة العدوى هي شاغل حكومتنا الرئيسي ونحن بصدد وضع صيغة نهائية للسياسة الوطنية بشأن توفير الحقن المأمون.

لدى بنغلاديش نظام متطور وجيد من الوجهة التقنية لمراقبة الأمصال والسلوكيات طبق خلال السنوات الأربع الماضية. وقد وفر بيانات قيمة حول الانتشار المصلي لفيروس نقص المناعة البشرية واتجاهات السلوك والمخاطر المرتبطة بها. وساعد هذا النظام في تحديد أكثر المجموعات تعرضا للإصابة والتي تحتاج إلى تدخلات خاصة ومركزة. ونحن سعداء

عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها ٢٤٨ حالة من بينها ٢٦ حالة أصيبت بحالة متقدمة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كما كان هناك ٢٠ حالة وفاة.

ويعود الالتزام بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى المراحل المبكرة جدا لهذا الوباء في العالم. وحكومة بنغلاديش تحت القيادة الدينامية لرئيسة الوزراء دولة البيغوم خالدة ضياء وضعت فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على رأس الأولويات. وبدأ ذلك بإنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العام ١٩٨٥ وقد كانت تضم ممثلين على مستويات رفيعة ومكانات عالية مع عضوية واسعة تضم أفرادا من جميع القطاعات الرئيسية. إن فخامة رئيس جمهورية بنغلاديش هو الراعي الأكبر لهذه اللجنة ويرأسها معالي وزير الصحة.

وتندرج تحت اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) اللجنة الفنية واللجان الفرعية للحفز والإعلام والرصد والتقييم.

وتبرز القيادة وتوجيه السياسات كأساس لنجاح أي برنامج يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. وتتوفر لبنغلاديش هذه القيادة والمبادئ التوجيهية للسياسات والدعم عن طريق وجود سياسة وطنية دينامية خاصة بالمسائل ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا، وتشكل هذه السياسة أساس الدعم لبرنامج عملها في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض الأخرى المنقولة جنسيا.

وسائر الوزارات الأخرى ذات الصلة. إن حكومة بنغلاديش بالتعاون مع الفريق المواضيعي أنشأت الفريق المواضيعي الموسع الذي يعكس إتباع النهج الوطني متعدد القطاعات تجاه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ويعمل بشكل خاص على التنسيق الفعال لمساهمات مختلف الشركاء.

هناك حاجة إلى مزيد من الأبحاث المدرة للمعلومات والأبحاث العملية للمساعدة على زيادة فعالية تدابير الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في البلد في حين تتم متابعة استعمال الوسائل المتاحة والخبرات المتوفرة حاليا في البلد وخارجها بأقصى درجات الاستعجال والتكثيف. إن رصد وتقييم فعالية وأثر المدخلات والمساهمات المتنوعة ما يزال تحديا كبيرا. ونحن في حاجة إلى دعم الوكالات الدولية في هذا المجال.

إن بنغلاديش هي إحدى أكثر بلدان العالم تقدما لأفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع أن أفراد قواتنا المسلحة ينتشرون في بعض مناطق العالم شديدة الخطر كعاملين في حفظ السلام تابعين للأمم المتحدة، إلا أن معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لدى هؤلاء الأفراد ما زال منخفضا بشكل مستحب. فمعدل الإصابة المصلية بالفيروس التي اكتشفت بين أفراد حفظ السلام الذين نشرهم بنغلاديش حتى الآن، ويبلغ عددهم ٤٤ ٠٠٠ فرد، لا يتجاوز ٠,٣ في المائة. ويعود هذا المعدل المنخفض إلى تنفيذ برنامج مكثف وشامل وبدأ تنفيذه في العام ١٩٨٩ للحد من خطر نقل فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس في صفوف أفراد القوات المسلحة.

لقد تلقت بنغلاديش أموالا من ائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية لمنع الإصابة بفيروس الإيدز ولتعزيز البرنامج

بكوننا لا نزال دولة ذات معدل منخفض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ولدينا معدل إصابة يبلغ ٠,٣ في المائة بين أكثر السكان تعرضا.

بنغلاديش دولة لديها قيم دينية وثقافية قوية ونعتقد أن ذلك ساعد دولتنا على الحفاظ على نسبة متدنية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية حتى الآن. إن الحافز الديني تجري إدارته بشكل منتظم لصالح التوعية الجماهيرية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

ومع ذلك فإننا ندرك مكان ضعفنا الشديدة والتي تكمن في ارتفاع عدد السكان، وارتفاع نسبة الأمية، والفقر، والهجرة الداخلية والخارجية، وأنها محاطون ببلدان تحتوي على نسبة إصابة عالية، والسلوك الموثق الذي يؤدي إلى التعرض للإصابة في أكثر مجموعتنا السكانية ضعفا. إضافة إلى ذلك فإن بيانات الرصد الإحصائية تشير إلى اتجاه لوجود ارتفاع بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين المدمنين الذين يستعملون الحقن. إن حكومة بنغلاديش مصممة على إبقاء بنغلاديش دولة ذات معدل إصابات منخفض ولذلك فإننا نعمل عن كثب مع المنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية لأننا نرى أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يجب أن تكون من خلال الشراكة ومن خلال التعاون الوثيق بين المنظمات غير الحكومية والمجتمعات وشركاء التنمية.

ونعتقد أن الرد يجب أن يكون متعدد القطاعات. وتولي حكومة بنغلاديش أولويتها القصوى للوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحته من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات يشمل وزارة الصحة ورفاه الأسرة باعتبارها الوزارة القائدة

**السيد غيانيتس (اليونان)** (تكلم بالانكليزية): إن مناقشتنا اليوم لمتابعة أعمال الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لهي دليل على إدراكنا جميعا لحقيقة أن مكافحة الإيدز هي تحد عالمي. إن الوعي هو الخطوة الأولى في التعامل مع مرض الإيدز، وقد حققت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى الآن هذا الوعي. ولكن من الواضح أن هذا لا يكفي.

إن الإيدز وباء يقلقنا جميعا. ومن الطبيعي أن تكون الأمم المتحدة هي الرائدة في التعامل معه عن طريق تعبئة الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع العام، والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المصابون بالإيدز على جميع المستويات. وفي كل يوم يصاب ١٤ ٠٠٠ شخص آخر، ونصف هؤلاء تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، وبذلك يتفاقم أثر الوباء المذهل على الصحة في الدول وعلى استقرارها الاجتماعي والاقتصادي. وفي بعض مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الفتيات يتعرضن للإصابة بفيروس الإيدز أكثر من الشبان بمعدل ستة أضعاف. وقد بلغت هذه المشكلة أبعادا كارثية، اجتماعية واقتصادية، وحتى ديموغرافية، وخاصة في البلدان النامية. ولذلك، فإن الفوارق القائمة أصلا بين الشمال والجنوب قد زادت تفاقما، حيث أن البلدان النامية يترتب عليها أن تتحمل نصيبا غير متناسب من العبء العالمي لمكافحة مرض الإيدز.

إن إعلان الالتزام بشأن الإيدز الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في حزيران/يونيه لعام ٢٠٠١، يعد حدثا هاما في الكفاح العالمي ضد الوباء. فقد حدد الإعلان، وللمرة الأولى، أهدافا مرتبطة بمجدول زمني محدد يمكن مساءلة الحكومات بمفردها، والمجتمع الدولي ككل، عن بلوغها. وهو يدعو إلى اتخاذ تدابير منسقة لمنع وقوع

الوطني، وستصرف هذه الأموال في عملية توسيع كبيرة لبرنامج التدخل الحكومي في هذا العام. فضلا عن ذلك، فقد وقعت بنغلاديش مؤخرا اتفاقا مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وذلك لتمويل الاقتراح الذي تقدمنا به بشأن الإيدز. ويهدف المقترح إلى العمل مع الشباب لنشر الوعي العام عن الوقاية الطويلة الأجل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد قدمت حكومة بنغلاديش بالاشتراك مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية مقترحات أخرى إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهي ما زالت قيد الاستعراض ولكن بما أن بنغلاديش تأتي في المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لانتشار مرض السل، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين السل وفيروس نقص المناعة البشرية، فإنها في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي في هذا المجال أيضا.

وأود باسم حكومتي وبلدي أن أعبر عن السعادة للاهتمام الذي أرى أن الجمعية العامة توليه لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعتقد أنه فيما يتعلق ببلدان نامية ما زال انتشار فيروس الإيدز فيها محدودا كبنغلاديش، فإن الوقاية تمثل تحديا كبيرا في مكافحة الوباء، خاصة وأن الاهتمام يتركز الآن في البلدان التي أصبح الوباء مستحكما فيها. إننا نتطلع إلى المساعدة والتعاون من المجتمع الدولي لكي تتمكن من تلبية التحدي بأن يظل بلدنا ذا معدل انتشار منخفض للوباء، ومن ثم نبرهن أنه من الممكن لبلد أن يتجنب انتشار وباء واسع النطاق في ربوعه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الجمهورية الهلينية بالنيابة، السيد أناستاسيوس غيانيتس.

أن هذا الصندوق العالمي هو مصدر تشجيع هائل بالنسبة لجميع المشتركين في مكافحة الإيدز.

وإلى جانب جهودنا على الصعيد الدولي، فنحن في اليونان لم ندخر جهداً لمكافحة الإيدز على المستوى الوطني. فبالإضافة إلى تحسين أنشطة المراقبة والتدخل لمنع تفشي الأمراض المنقولة، قامت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في العام ١٩٩٢ بإنشاء المركز الهليني لمكافحة الأمراض المعدية. ويهدف المركز إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ورصد ودعم وتنسيق جميع التدابير الرامية إلى الوقاية الفعالة في الوقت المناسب من الإيدز ولمعالجة الأمراض المعدية.

ومن الجدير بالذكر أن معدل الإصابة بين سكان اليونان بفيروس نقص المناعة البشرية منخفض بالمقارنة بالاتحاد الأوروبي ككل، حيث تبلغ نسبة الإصابة في اليونان ٤٨,٨ في المليون، بينما وصلت إلى ٥٧,٥ في المليون على مستوى الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠٠٠. وفضلاً عن ذلك، فإن الانخفاض الكبير في الوفيات المتصلة بالإيدز في اليونان منذ العام ١٩٩٧، يعود إلى البدء في العام ١٩٩٦ باستعمال علاج فعال مضاد لفيروسات النسخ العكسي، مما يؤدي إلى تأخير استفحال المرض وتأجيل الوفاة تبعاً لذلك. إن الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي تقدم مجانياً للمصابين بالفيروس وكذلك للمهاجرين. والنتائج الناجحة في اليونان تدل على أن التعامل بكفاءة مع الوباء يتطلب التعامل مع جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والتي لا تقل أهمية، وكذلك مع الجوانب الطبية للمرض.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في بلدي، فنحن لا يساورنا الوهم بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمكن التعامل معه، ولا أقول القضاء عليه، على المستوى الوطني.

إصابات جديدة، ولتخفيف التعرض، وتسهيل الحصول على الرعاية والدعم والعلاج، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتخفيف وقع الوباء، وتعبئة الموارد الكافية لدعم الجهود الضرورية.

ونرى أن التقدم الذي أحرز مؤخراً نحو تسهيل حصول البلدان النامية على الأدوية الضرورية بادرة تبعث على التشجيع حقاً. ونأمل أن تتبع ذلك قريباً نتائج إيجابية ملموسة، تعود بفائدة كبرى على كفاحنا المشترك ضد الإيدز. إن اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً البيان الذي أدلت به في وقت سابق اليوم الرئاسة الإيطالية بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد. وفضلاً عن ذلك، يشارك بلدي مشاركة تامة في الالتزام الذي قطعه الاتحاد الأوروبي بمكافحة وباء الإيدز والقضاء عليه وعلى نتائجه المدمرة، كما عبر عن ذلك إعلان الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي لدعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا المنعقد في باريس في ١٦ تموز/يوليه لعام ٢٠٠٣. ونعتقد بشكل خاص أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أخذ بالتحول إلى آلية باقية لتمويل مكافحة الإيدز وغيره من البرامج الصحية في البلدان النامية. ويمثل الصندوق فرصة هامة لإحراز التقدم في مكافحة الإيدز على المستوى الدولي ونحو تحقيق أهداف إعلان الألفية بشكل عام.

وفي اجتماع المجلس الأوروبي الأخير الذي عقد في ثيسالونيكي، أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جديد التزامها بمكافحة الوباء. ودعت الدول الأعضاء في الاتحاد لجنة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى تقديم التبرعات طويلة المدى لتمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتعهدت دول الاتحاد كذلك بتأييدها للمؤتمر الدولي للمانحين والشركاء المنعقد في باريس، حيث أعلنت اليونان تبرعها بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ يورو. ونعتقد

كوت ديفوار ويبحث إليه برسالة تشجيع من القلب. ونود أن نشكره على ذلك.

لقد وقع بلدي، كوت ديفوار، على الإعلان وترجمه إلى حقيقة واقعة باتخاذ عدد من التدابير، بما في ذلك وضع خطة وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وخطط قطاعية، وإدراج بُعد (الإيدز) في الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر.

وتشمل التدابير الأخرى المشاركة على الصعيد دون الإقليمي في تنفيذ المشاريع المشتركة لمكافحة العدوى، بما في ذلك خطة لإنشاء ممر لمكافحة الإيدز على طريق أبيدجان - لاغوس السريع، ومشروع نهر مانو الذي يجمع بين البلدان الأفريقية التي كانت ضحية للصراعات المسلحة، والذي سيساعدنا على تنظيم أنشطة خاصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أثناء الصراعات.

ومن الأمور الرئيسية أيضا زيادة مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في مكافحة الوباء، وفي الواقع، بلغت نسبة العدوى الآن في كوت ديفوار ١٠,٤ في المائة، وأصبحت بذلك أكثر البلدان إصابة بالعدوى في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وإضافة إلى هذه التدابير وضعت كوت ديفوار سياسات من شأنها أن تساعد على تعزيز إجراءاتها الوطنية ضد الوباء. وتشمل سياسة وطنية بشأن عمليات نقل الدم؛ وسياسة لعدم نقل فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال؛ وسياسة لإتاحة إمكانية الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن كوت ديفوار شاركت في المرحلة التجريبية من مبادرة إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

إن جهود التعبئة الدولية النظامية ينبغي أن تتواصل لسنوات عديدة قادمة. ولا يمكن تحقيق النجاح إلا بعد إحكام السيطرة على الوباء على المستوى العالمي. ولذلك، أود في الختام، أن أدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل أقصى الجهود لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن الإيدز. ومن جانبنا، أستطيع أنؤكد للجمعية العامة أننا سنواصل تحمل قسطنا في هذه الجهود على أفضل وجه ممكن.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة

الآن لمعالي الدكتورة كريستين نيبوت أديجوي، وزيرة المسؤولة عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بجمهورية كوت ديفوار.

**الدكتورة نيبوت أديجوي (كوت ديفوار)** (تكلمت

بالفرنسية): بالنيابة عن شعب كوت ديفوار، ورئيسها، فخامة السيد لوران غباغبو، وحكومة المصالحة الوطنية، أود أن أشكر الأمم المتحدة على الدور الهام الذي تؤديه في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي الواقع، أن إعلان الالتزام، الموقع في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ خلال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يمكن الآن شق البلدان من تكثيف جهودها لمكافحة المرض.

وأرجو منك يا سيدي الرئيسة، أن تنقلي إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام أخلص عبارات شكرنا على مشاركته في حل الصراع في كوت ديفوار، الأمر الذي أسفر عن حدوث تطورات إيجابية في حالة الأمن. نود أن نشكره على ذلك وأن نعرب له عن امتنان سائر أفراد الشعب في كوت ديفوار. وفي الواقع، أن اهتمامه بهذا البلد الواقع في غرب أفريقيا كبير لدرجة أنه سيلقي بكلمة، في يوم ١٨ أيلول/سبتمبر، يوم السلام العالمي، يوجهها إلى شعب



ودفعها، كي يتسنى الإسراع بالإجراءات المتخذة لمكافحة الإيدز وتنفيذها بفعالية، لأن هذا المرض لا ينمو بقوة في ظروف الجهل والفقر فحسب، بل إن انتشاره يتيسر أيضا بسبب تباطؤنا في العمل أو عندما يتأخر التمويل. فلتكن لدينا الثقة، ولنتحرك على جناح السرعة لإنقاذ البشرية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أَلَن موكا، وزير الصحة والسكان في جمهورية الكونغو.

**السيد موكا** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): عقدت منذ سنتين مضيتا، هنا في نيويورك، دورة استثنائية للجمعية العامة - دورة تاريخية، لأنها كرست لمكافحة شر من أسوأ الشرور في عصرنا الحاضر، فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ونود أن نؤكد من جديد أهمية النصوص التي وضعتها الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين المكرسة لذلك الوباء، ونرحب في الوقت نفسه، بالمبادرة التي اتخذتها الجمعية العامة لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوي.

لقد اتخذ الكونغو، الذي أيد إعلان الالتزام المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك عملية تخطيط مكنتنا من وضع إطار عمل وطني استراتيجي لمكافحة الإيدز خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، على أساس اللامركزية واتباع نهج متعدد القطاعات؛ وإنشاء مجلس وطني لمكافحة الإيدز، تحت أعلى سلطة أي تحت سلطة رئيس الدولة نفسه.

وفي كل منطقة من بلدنا توجد لجنة إدارية لمكافحة الإيدز، برئاسة الحاكم الإقليمي. وبالمثل، أعد كل إقليم بمشاركة المجتمع المدني ومعظم القطاعات الوزارية - خطة عمل خاصة به، وبذلك أصبح بالمستطاع تنفيذ النهج

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولكن من دواعي الأسف، ولأسباب تعزي إلى ندرة الموارد، لم يحصل على العقاقير المضادة للفيروسات إلا ٣ ٠٠٠ شخص فقط من بين ١٤ ٠٠٠ حالة مسجلة.

وثمة جوانب أخرى للإعلان هي الآن موضوع عمل مشترك يهدف إلى تعزيز القوانين بغية الحد من التمييز بجميع أنواعه؛ ووضع سياسات واستراتيجيات من شأنها أن تكفل تهيئة بيئة ملائمة لليتامى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ والإسراع بإعداد الأبحاث الرامية إلى استحداث لقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية. وأود أن أشير هنا إلى أن كوت ديفوار ستشارك قريبا في مشروع للأبحاث بشأن لقاحات الأطفال، ويرجع الفضل في ذلك إلى التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ومع إيطاليا واليونان وكوت ديفوار.

وتم اتخاذ كل هذه الخطوات بفضل التزام رئيس دولتنا، الذي أعطى أولوية عليا لمكافحة هذا الوباء وذلك بإنشاء وزارة مسؤولة بصفة خاصة عن مكافحة الإيدز. وخولت هذه الوزارة، جملة أمور منها تنظيم وتنسيق ومتابعة كل أنشطة مكافحة الإيدز؛ وتعبئة الموارد، وتنظيم حملة لتكثيف إجراءات مكافحة الوطنية.

وفي هذه المرحلة، أود أن أرحب بإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، في أثناء الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، قالت كوت ديفوار: "نحن نعرف ما يتعين عمله، ولكننا نحتاج إلى الموارد" وفي الوقت الحاضر نحن مؤهلون للحصول على موارد من الصندوق العالمي، ويجدوننا أمل كبير في الحصول عليها.

وأود أن أتقدم بالطلب التالي: ينبغي تبسيط الإجراءات التي يتبعها الصندوق للحصول على الأموال

الجنسي، في سياق نسبة انتشار المرض. وتشمل هذه المبادرة البلدان الواقعة على حدود أنهار الكونغو، وأوبانغي، وشاري. وتجري البلدان الأربعة المشاركة في البرنامج وهي - الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد - محادثات مع مصرف التنمية الأفريقي لتمويل برنامج دون إقليمي، من المقرر تنفيذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وبالمثل، يوجد برنامج لمكافحة الإيدز للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقرر الكونغو، من جانبه، وفقا للالتزامات التي تعهد بها بموجب إعلان أبوجا، زيادة مساهمته في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الإيدز وذلك بتقديم مبلغ بليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي، أو ١,٦ مليون دولار.

وبتعزيز ذلك الجهد، تتوقع الكونغو الكثير من شركائها، خاصة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي هذا الصدد، نأمل أن يتيح المجتمع الدولي للصندوق العالمي موارد تمكنه من الدعم الفعال لجهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة في البلدان النامية. ونغتنم هذه الفرصة لشكر البنك الدولي بصفة خاصة، وهو الذي تفاوضت معه الكونغو على اتفاق بشأن منحة لتمويل جزئي لاستراتيجيتنا الخاصة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولم يعد التزام سلطات الكونغو على أرفع مستوى بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحاجة إلى إثبات. فلقد أظهر رئيس الجمهورية، فخامة السيد ديس ساسو نغيسو، ذلك الالتزام من خلال رئاسته الشخصية للمجلس الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولقد أدرج مكافحة الوباء بين مجالات التركيز ذات الأولوية في برنامجه للسنوات السبع "الأمل

الاستراتيجي المتعدد القطاعات. وهذه العناصر المختلفة من استجابتنا لمكافحة الوباء عناصر متكاملة ومتداخلة.

وفي سياق تقديم الرعاية للأشخاص المصابين بالإيدز، استهل الكونغو من فوره مبادرة لتحسين إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات. وبفضل تنفيذ هذه المبادرة أصبح بالمستطاع توفير هذه العقاقير، التي تكتب للمرضى وتعطى لهم في سياق إجراءات للمتابعة وبتكلفة منخفضة.

أما فيما يتعلق بتخفيض معدل انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال، يجري العمل حاليا في مشروعين في المدينتين الرئيسيتين في البلد، برازافيل وبوانت - نوار. ويقوم بهذين المشروعين الصليب الأحمر الفرنسي - أحدهما بدعم من اللجنة الأوروبية، والآخر بدعم من وزارة الصحة والسكان، في شراكة مع مؤسسة الكونغو للمساعدات، برئاسة السيدة الأولى.

وبالمثل، يستهدف عدد من البرامج، التي تنفذ في شراكة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، مختلف الفئات الضعيفة. وتشمل هذه البرامج برنامج الوقاية في مدارس البلد، الذي يسانده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا البرنامج، القائم على تعزيز المهارات النفسية والاجتماعية، وتثقيف الأنداد والمشاركة في التدريس، مكن من إقامة شراكة بشأن الإيدز فيما بين التلاميذ والمدرسين وأولياء الأمور.

وأود أن أذكر أيضا المشروع الرائد لدعم الأيتام وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، الذي تدعمه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، يجري حاليا اتخاذ مبادرة تستهدف الحد من التعرض للإصابة والأخطار المرتبطة بالإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال

البلدان ذات الموارد المحدودة جدا. وفي هذا الصدد، نقدر ونؤيد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يؤدي دورا أساسيا في مكافحة المرض في دولنا.

ولقد تم تحديد مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خطة عمل حكومة بوليفيا بوصفها قضية صحة عامة ذات أولوية، وحددت الخطة الوصم بالعار والتمييز بأتهما ضمن العقبات الرئيسية في مكافحة المرض. لذلك نستصوب حقيقة أن الحملة العالمية تركز على الوصم بالعار والتمييز وحقوق الإنسان. ولقد قامت وزارة الصحة والرياضة البوليفية - وفقا للالتزامات التي تعهدنا بها في الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - بوضع خطة استراتيجية للوقاية من الوباء والسيطرة عليه بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧، وأكملت معه مشروع قانون للإيدز. واشترك ممثلون للمجتمع المدني - خاصة الجمعيات والمنظمات المتصلة بمرضى الإيدز - مشاركة نشطة في صياغة كلا الصكين. وتم تقديم مشروع قانون الإيدز إلى المؤتمر الوطني من خلال مكتب أمين المظالم حتى يمكن مناقشته واعتماده في الدورة التشريعية الحالية. ويعتقد بلدي أنه لا يمكن التصدي للإيدز من المنظور الطبي وحده. ولذلك تراعي الأحكام الوطنية الجديدة النواحي الاجتماعية والإنسانية والتعليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقانونية، بما يفتح آفاقا جديدة في مكافحة البلد للإيدز.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد اندرياناريڤيلو (مدغشقر).

ولكن بوليفيا تشهد صعوبات اقتصادية حمة تحد بشدة من قدرتنا على العمل. فنحن بحاجة إلى دعم دولي أكبر، ولذا نشجع الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجديد“. كما أنه أعطى أولوية قصوى لإجراءات التبعة الاجتماعية لمكافحة الإيدز، وناشد بصفة شخصية جميع الرجال والنساء الكنغوليين، خلال احتفال تأسيس المجلس، بأن يفكروا بطريقة ثورية حتى يتواءم سلوكهم مع متطلبات مكافحة المرض، الذي تعرقل آثاره المدمرة تنمية الأمم.

وتأمل الكونغو أن تعزز نتيجة هذه الاجتماعات الاستراتيجية التي ستمكننا من تحقيق أهداف الدورة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن يكون هذا النقاش الرفيع المستوى جزءا من السعي إلى تحقيق التعاون الدولي المطلوب للتصدي للتحدي الذي يوحّد صفوفنا اليوم، وهو إنقاذ الأرواح البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد كارلوس سافيدرا برونو، وزير الخارجية والعبادة في بوليفيا.

**السيد برونو** (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): بداية، يسعدني أن أتقدم بخالص التهئة للسيد جولييان هنت على انتخابه الذي يستحقه بجدارة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، وخاصة رئاسته لهذه الجلسات الرفيعة المستوى المكرسة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

من حسن الطالع أن بوليفيا دولة لا يزال فيها وباء الإيدز في مراحله الأولى: فلدينا معدلات انتشار منخفضة جدا حيث لا تتعدى الحالات بضعة آلاف. ولكن المؤشر المنخفض لبلدنا لا يُسببنا الضرر الهائل والخطر الماحق اللذين يشكلهما هذا المرض على الصعيد العالمي. وبناء على ذلك، لدينا اقتناع مطلق بأن هذا المرض بلاء يجب مكافحته من خلال جهد مشترك من جميع بلدان وشعوب العالم. ونحن نعتقد أنه لا بد من استمرار دعم الأمم المتحدة ويجب على المنظمة أن توسع أنشطتها في البلدان المتخلفة النمو، خاصة

وكما تعلم الجمعية، تقع موريشيوس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبقى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مبعثاً رئيسياً للقلق. ولحسن الطالع، ما زال من الممكن اعتبار موريشيوس بلداً ينخفض فيه انتشار الوباء، حيث يبلغ معدل الإصابة ٠,٠٨ في المائة بين سكان تعدادهم ١,٢ مليون. ولكن، مع تغير أسلوب حياة السكان وارتفاع معدل التنقل، يوجد خطر كبير بأن تزيد حالات الإصابة بالإيدز.

الواقع هو أن موريشيوس جزيرة سياحية يزورها أكثر من نصف مليون سائح سنوياً، وهناك أيضاً عمال مهاجرون في قطاع منطقة تجهيز الصادرات لدينا. ومن ثم يمكن أن يكون وجود السواح والعمال الأجانب عاملاً محتملاً لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمع المحلي. وبين عام ١٩٨٧ - عندما رُصدت أولى حالات الإيدز في موريشيوس - وآب/أغسطس ٢٠٠٣، تم الإبلاغ عن ٥٥٧ حالة، منها ٨٩ حالة لغير مقيمين و ٤٦٨ حالة لمواطنين.

واتخذت حكومة موريشيوس عدداً من الإجراءات الإيجابية للحفاظ على معدل الإصابة بالوباء منخفضاً. وبالطبع، لم نصنع أية معجزات، ولكننا بدلاً من ذلك نتقيد بصرامة بالالتزامات التي تم التعهد بها في حزيران/يونيه ٢٠٠١. والواقع أن الإجراءات التي تضمنها إعلان الالتزام كانت تنفذ حتى قبل اعتماده في عام ٢٠٠١. وفي موريشيوس ظللنا نعمل على نحو استباقي في جميع الأوقات في مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتؤمن حكومة موريشيوس إيماناً راسخاً بالالتزام بالقيادة. ونحن مقتنعون بأنه من دون قيادة جيدة على جميع الصعد لا يمكن تحقيق أي تقدم في أي مجال. ووفقاً لذلك، لم نضع خطة استراتيجية متعددة القطاعات لمكافحة

والسل والملاريا على النظر بعين الرعاية في طلبنا للحصول على موارد.

ومع ذلك، ورغم القيود المالية علينا، يوفر النظام الصحي البولييفي خدمات الرعاية الشاملة للمرضى في مراكز الرصد والإحالة في كل أرجاء البلاد. علاوة على ذلك، حصلنا من خلال مشروع تعاون مع برنامج الإيدز البرازيلي على العلاج لمائة مريض بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي لمدة عام قابلة للتمديد لعامين آخرين. وسيبدأ إنفاذ ذلك التبرع اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وستواصل حكومتي العمل على تحقيق الوقاية من المرض ومتابعته ورصده وكذلك على توفير رعاية أكبر لكل المرضى. ونود التأكيد مجدداً على التزامنا بمواصلة مكافحة المرض، فنسهم بذلك في الجهود الهائلة التي يبذلها الأمين العام من أجل حياة وصحة أفضل لجميع البشر.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لمعالي السيد اشوك جغنوث، وزير الصحة ونوعية الحياة في جمهورية موريشيوس.

**السيد جغنوث** (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني لشرف وفخر مخاطبة هذا التجمع بالنيابة عن حكومة جمهورية موريشيوس. وعندما اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حدث تقدم كبير في مكافحتنا للوباء. ولكن التحديات كانت تنتظرنا في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان. وإنه لمن المشجع جداً في الواقع أن نلاحظ اليوم أن القلق الشديد يساور بلدانا عديدة إزاء انتشار الوباء والإصابة به، وأن كل دولة عضو ما فتئت تبذل العديد من الجهود للتصدي للمشكلة وفقاً لأحكام الإعلان.

التدبيرة. وقد كانت النتائج مشجعة بالفعل. وفي الواقع، أنه منذ تنفيذ المشروع قبل أكثر من ثلاثة أعوام، تمت متابعة ٣٢ امرأة حامل مصابة وأطفالهن ولم يصب أحد من الأطفال بالعدوى.

ونحن في موريشيوس نعتقد أيضا اعتقادا قويا أنه، بالإضافة إلى الوقاية، ينبغي إدماج الرعاية والدعم والعلاج في مجموعة شاملة ومتكاملة لدى التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد تعلمنا أيضا درسا جيدا، مفاده أن الإخفاق في الحفاظ على توازن بين الوقاية والعلاج أدى إلى انخفاض كبير في استراتيجيات الوقاية، وبذلك يزيد خطر الارتفاع الإضافي في حدوث الإصابة. وفي ذلك الصدد، ومتابعة للالتزام الذي قطعه موريشيوس في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالإضافة إلى تعزيز أنشطتنا للوقاية، ظللنا نوفر منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عقاقير مضادة للفيروسات لجميع مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من دون تكلفة للمستعمل.

وفي موريشيوس، وافقت اللجنة الوطنية للإيدز على وضع تشريع جديد يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز.

وبانخفاض تعرض النساء والفتيات للخطر، زاد تعزيز دولة الرعاية الاجتماعية في موريشيوس لتوفير الفرص الاقتصادية للنساء والتعليم من دون مقابل للجميع من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى مستوى التعليم الثانوي.

ولتخفيف حدة الفقر، تنفذ موريشيوس برنامجا لتخفيف حدة الفقر يستهدف تعزيز المساواة والإنصاف وتمكين النساء.

ختاما، اسمحوا لي أن أقول إنه على الرغم من إنجاز الكثير في موريشيوس فيما يتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام،

الإيدز/الفيروس فحسب، ولكن أيضا أنعشنا وأعدنا تشكيل اللجنة الوطنية للإيدز. ولا يترأسها الآن مسؤول دون مستوى نائب رئيس الوزراء ووزير المالية وهي تشمل ١٣ وزيرا آخرين وممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية وعن القطاع الخاص وبرلمانيين وأشخاصا مصابين بالفيروس/الإيدز، لمراقبة وكفالة التنفيذ السلس للخطوة الاستراتيجية. وإضافة إلى ذلك، تؤدي موريشيوس دور العامل المساعد على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على سبيل المثال، في إطار لجنة المحيط الهندي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الصحية لشرق ووسط وجنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالأهداف المحددة في الإعلان بشأن استراتيجيات الوقاية، يسرني أن أذكر أنه، بغية تقليل انتشار الفيروس فيما بين الشبان والشابات في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٤، أنشأت حكومة موريشيوس شبكة شباب وطنية للإيدز. وتروج هذه الشبكة لتعليم الأقران وهي وضعت خطة عمل أعدها الشباب لينفذها الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ حملات منسقة للمعلومات والاتصال والتوعية وسط الجماعات المعرضة لخطر كبير. ويجب أن أشير أيضا إلى أننا وطينا سياستنا في موريشيوس بشأن سلامة نقل الدم ونحن ننفذ بالفعل الاحتياطات العالمية في جميع أماكن تقديم الرعاية الصحية، بغية منع انتقال عدوى الفيروس في هذه المرافق.

ومنذ عام ٢٠٠٠ يجري تنفيذ مشروع منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بما يتماشى مع الإعلان. وبموجب هذا النظام تعطى أدوية لجميع النساء الحوامل المصابات بالفيروس اعتبارا من الأسبوع السادس والعشرين من الحمل. ويعطى للمواليد الجدد عقاقير مضادة للفيروسات طوال الأسابيع الستة الأولى من حياتهم، بالإضافة إلى إمدادهم بالحليب من دون مقابل لفترة عامين، بدلا من الرضاعة

الصحية فحسب، ولكنه أيضا واحد من أكثر أمور السياسة الخارجية خطورة، ونحن، حكومة رومانيا وشخصي، نوليها أهمية كبيرة ومصممون على الانهماك في مكافحته.

كانت رومانيا في طليعة جهود الوقاية من الإيدز وعلاجه في أوروبا الشرقية. وكانت أول بلد في المنطقة يبرم اتفاقات رئيسية بشأن تخفيض تكلفة العقاقير المضادة للفيروسات للمصابين بالإيدز. وبدأت رومانيا برنامجها لمكافحة الإيدز في عام ١٩٩٥ وعبأت نفسها لتكثيف الجهود لتحقيق تلك الغاية. واليوم يحق لنا أن نفتخر بنظام الرعاية والرقابة الصحية الذي يمكن لجميع المصابين بالفيروس/الإيدز الوصول إليه من خلال شبكة من معدات التقنية المتطورة مصممة لرصد وتقييم الأشخاص المصابين في تسع مستشفيات - هي المراكز الرئيسية للفيروس/الإيدز في بلدنا.

وفي الاجتماع الخامس لمجلس إدارة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أعتمد الصندوق اتفاقات لمنح لا ترد يبلغ إجماليها قرابة ٥٧ مليون دولار، وتلقى منها رومانيا ٣٩ مليون دولار مما يجعلها أكبر المستفيدين. وسيذهب ٣٠ في المائة من منحة رومانيا - أي ٢٢ مليون دولار - إلى عمل الشراكات غير الحكومية. وسيكون التمويل فرصة جيدة لتكثيف جهود الوقاية في المجالات ذات الأولوية. وبالمثل، ستحسن العلاج والرعاية والدعم للمصابين بالفيروس/الإيدز، ولا سيما من الجماعات التي تتعرض لأخطار عالية، مثل أقلية الروما والسجناء.

ورومانيا أول بلد يمنح إعفاء جمركي لجميع المنتجات والخدمات المشتراة من منح الصندوق العالمي. والوفورات الناتجة عن ذلك ستفرج عن ٣ ملايين دولار إضافية لبرامج رصد السل والفيروس/الإيدز.

لا يزال يتعين علينا التصدي لأصعب التحديات. ومن أجل ذلك، وعلى الرغم من التزام الزعماء السياسيين ورغبة الأطراف الأخرى الفاعلة على الصعيد المحلي، لا يمكن أن تنجح مكافحتنا للفيروس/الإيدز إلا بتعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية والعالمية. وهنا، أود أن أذكر أن المانحين الدوليين ينظرون إلى موريشيوس بوصفها بلدا ذا أولوية متدنية في الحصول على المساعدة. إذ لم يوافق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على اقتراح من موريشيوس للجولة الثانية ولم ندرج في قائمة البلدان المؤهلة للجولة الثالثة نظرا لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض انتشار الإيدز عندها.

ولكن، يجب أن أشدد فورا على أنه على الرغم من أن معدل الانتشار منخفض، تزداد الإصابة عاما تلو الآخر. ولذلك، أعتقد أنه ينبغي وضع البلدان ذات الانتشار المتدني في الاعتبار لدى النظر إلى تقديم المساعدة، بغية كفالة الحفاظ على معدل الإصابة المتدني. وفي هذا الصدد، أناشد جماعة المانحين، بما في ذلك الصندوق العالمي، إعادة النظر في سياستها المتعلقة بتخصيص الأموال لبرامج الفيروس/الإيدز. وإنني لعل على ثقة تامة بأنه إذا حصلت كل دولة من الدول الأعضاء على موارد ملائمة وامتثلت للالتزامات الواردة في الإعلان، يمكننا أن نوقف الاتجاه المتصاعد للوباء وأن نعكس مساره.

إن حلمنا هو أن نرى الباحثين يتوصلون بسرعة إلى لقاح ضد الفيروس/الإيدز وإلى علاج الفيروس بالعقاقير. وأنا أشارك في ذلك الحلم أيضا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بيوران، وزير الصحة في رومانيا.

**السيد بيوران** (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): نحن نرى أن وباء الفيروس/الإيدز ليس أمرا يتعلق بالسياسة

في ضمان استبدال الجهل بالمعلومات والوصم بالدعم واليأس بالحلم بمستقبل أفضل.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة آنا بالاسيو، وزيرة خارجية مملكة إسبانيا.

**السيدة بالاسيو** (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): هناك اليوم شبخ فظيع وقاس يطوف على العالم، ناشرا في أثره المعاناة والحزن واليأس، من نيويورك إلى مانيبور، ومن أوروبا إلى منطقة البحر الكاريبي - وأفريقيا، لأن آفة الإيدز قد أطبقت بقبضة قاسية بصورة خاصة على تلك القارة المعذبة.

والإيدز هو التجسيد لكل المعارك التي تسم فجر القرن الحادي والعشرين. وهو يوجد تحديات جديدة، لأن الإيدز وباء جديد لم يكن معروفا قبل ٢٠ عاما. وتنشأ آثاره البعيدة المدى من العولمة. بيد أن التحديات قديمة ومعروفة بصورة مأسوية لنا جميعا: ألا وهي الفقر وتحلف النمو والأمية. وبالتالي فإن الإيدز يمثل تحديا شاملا للبشرية بكاملها.

في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالإيدز، اعتمد إعلان هام، استخدم قناة لتوجيه الالتزام الدولي بهذه المكافحة منذ عام ٢٠٠١. وبعد عامين من ذلك، أصبح من واجبا أن نفكر في كيفية تنشيط هذه المبادرة الحاسمة.

إن الإيدز أولا وقبل كل شيء مأساة إنسانية، لا تتميز بين الفقير والغني، والصغير والكبير. وتتفاقم المعاناة والحزن واليأس جراء الوصم والصمت والتمييز. وعلاوة على ذلك، للإيدز عواقب اقتصادية مدمرة، تحدث شقفا عميقة في النسيج الاجتماعي، وفي بعض الحالات، يصبح عاملا لزعزعة الاستقرار السياسي والانهيار المؤسسي في بعض الأنظمة الضعيفة للغاية.

إن سبب اجتماعنا هنا اليوم، كما نعلم، هو أن الحكومات لا تستطيع أن تتعامل بفعالية بمفردها مع مشكلة الفيروس/الإيدز. وهذا هو السبب في أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص جاءت في الوقت الملائم وهي مهمة وحيوية إلى حد كبير. وإذا كان المجتمع الدولي يعتزم تحقيق النجاح في الحملة ضد الإيدز والأمراض الأخرى المدمرة، مثل السل والملاريا، فإن الشراكة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الدينية والمؤسسات غير الحكومية من جميع الأنواع أساسية للغاية.

إن الإيدز، شأنه شأن الإرهاب، يقتل عشوائيا، ومن دون تمييز أو شفقة. وهو عدو ماكر ولدود يحطم الأسر. ويمزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات ويقوض أساس الديمقراطية ذاته. ويمكنه أن يضر باستقرار البلدان، كما رأينا بالفعل، ويمكن أن يزعزع مناطق بأسرها.

وحيثما نقول ما نؤمن به ونقدم أمثلة جيدة، يمكننا أن نساعد صانعي القرار والجمهور على تفهم أنه لا ينبغي معاملة المصابين بالفيروس/الإيدز بقسوة أو التمييز ضدهم. وعلى العكس، ينبغي لنا أن نتعامل معهم بكرامة وتعاطف.

ونحن نؤمن بأن مجتمع الأعمال التجارية يمثل عنصرا رئيسيا في إطار خطط الطوارئ لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتجمع الشراكات بين الموارد والخبرة لتحقيق الأهداف التي لا يمكن أن يحققها شريك لوحده. كما أن السياسات والإجراءات الجماعية لمختلف الحكومات أيضا جوهرية للوفاء بوعود الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

إنني مقتنع بأنه ينبغي لنا أن نغادر هذه الجلسة بحلول جديدة بغية زيادة وتحسين التعاون الضروري للغاية للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالعامل من خلال الشراكة في كل مكان في جميع أرجاء العالم، يمكننا أن نسهم

وأخيراً، فإن العمل الدولي في تضامن يقتضي المشاركة المخلصة والمساهمات السخية في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقررت حكومتي، التي تقدم مساهمة كبيرة تبلغ ٥٠ مليون دولار، أن تضطلع أيضاً بمسؤولية شغل منصب في مجلس الإدارة. وفضلاً عن ذلك، يمثل الصندوق نموذجاً للتعاون والفعالية في منظومة الأمم المتحدة لجهود الإصلاح التي يقوم بها الأمين العام والالتزام الشخصي بالحملة العالمية لمكافحة الإيدز.

وبالبناء على هذه النهج مع الأفكار الجديدة التي تنشأ من هذا الحفل وغيره من المحافل، لا بد لنا أن نتصدى لهذا التحدي بفعالية. وهو تحدٍ للبشرية بأسرها. ويجب أن نكون واعين بأن هذا جهد طويل الأجل. غير أن العزم والتدابير الحاسمة والالتزام الحقيقي من جانب الدول والقطاع الخاص والمجتمع الدولي هي أفضل الأسلحة التي لدينا. فلنستخدمها دون تأخير فملايين الأرواح تعتمد علينا.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوو زاس أوليكاس، وزير الصحة في جمهورية ليتوانيا.

**السيد أوليكاس** (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود، بالنيابة عن وفد ليتوانيا، أن أتقدم بأحر الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللأمانة العامة على العمل التحضيري للدورة. ووفد ليتوانيا يرغب في التعاون الكامل وهو على استعداد لبذل كل الجهود في اتجاه تحقيق نجاح هذه الدورة المكرسة لاستعراض التقدم الذي أحرزته بلداننا في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التذكير بأن ليتوانيا كانت أحد المبادرين بهذا العمل الهام جداً والكبير.

وقد مكّنتنا وجود بنى أساسية حديثة للوقاية من الإيدز والمعالجة بالأدوية على حد سواء في ليتوانيا من القيام

ولهذا السبب، لا يستلزم الإيدز مجرد استجابات وطنية متكاملة، تشمل جهود الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فمكافحة الإيدز لا يمكن أن تتوقف عند حدود الدول. ولا بد أن تكون لنا تدابير منسقة حاسمة تتخذ على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من خلال منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

كما يجب علينا أن نتصرف مع إيلاء اهتمام خاص لمجال الوقاية - الوقاية التي تركز على التوعية بوصفها الأداة الأكثر فعالية للتوعية القائمة على المعلومات والاتصال من خلال التكنولوجيات الجديدة المتوفرة لنا، والتي تولي عناية خاصة لا سيما للقطاعات الضعيفة من السكان.

ولنكن واضحين: لا يمكن مكافحة الإيدز بفعالية إذا لم نكافح في نفس الوقت الأمية والفقر، ونعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي الحاسم للمرأة، دون ازدواج في المعايير. فالنساء، بسبب أدوارهن البيولوجية والاجتماعية، هن اللاتي يقتضين رعاية صحية خاصة طوال سنوات الحمل وهن اللاتي اثبتن أنهن أكثر عوامل التغيير فعالية، بتأثيرهن الكبير على الأسرة والمجتمع.

ويتعين علينا أن نتصرف بسرعة وبفعالية. ولا يمكن أن نتردد في سعيينا إلى إحداث توازن معقول بين الملكية الفكرية والحق العام في الصحة. وينبغي أن يكون دعمنا القوي لسياسات تيسير سبل الحصول على العلاج وتوفير الأدوية الضرورية للجميع هو الاعتبار الموجه.

وينبغي ألا ندخر وسعاً في سبيل ذلك. والإبداع أمر جوهري. والمثال الجيد على ذلك مبادرة إستر، التي تضطلع فيها إسبانيا بدور نشط، وهي المبادرة التي تتوئم مستشفيات أوروبية مع مستشفيات في البلدان النامية بغية تحسين تنظيمها وإدارتها والتدريب التقني فيها.



واضحتان لضمان وتحسين الحصول على الأدوية ذات الصلة بالإيدز، مع التركيز على الجماعات المعرضة للخطر.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأبرز الأثر الثقافي الليتواني - والتعاون بشأن هذه المسائل - في المنطقة، والذي نقيّمه على أساس أفضل الممارسات الموجودة. ولذلك، نؤيد تأييدا قويا الأفكار التي أعرب عنها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الفيروس/الإيدز، الدكتور بيتر بيوت، بأن البلدان التي ينتشر فيها الإيدز بمعدلات منخفضة ينبغي ألا تُستبعد من المشاركة النشطة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا. إن هذا تهديد عالمي فريد من نوعه، ويجب على العالم أجمع أن يتضافر في مكافحة الإيدز.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن إيماني القوي بأنه يجب علينا أن نواصل الجهود المتضافرة لبلداننا للإعراب إعرابا تاما عن اعتزامنا المتبادل التعاون في تعزيز الاستجابة العالمية لوباء الإيدز وفي الإسراع بتقديمنا في التأثير على الوباء.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطيت الكلمة الآن للسيد غوران سفيلانوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

**السيد سفيلانوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام على تقريره بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعلى التزامه الشخصي بمكافحة هذا الوباء، الذي يعدّ فعلا أسوأ وباء في تاريخ البشرية.

في مؤتمر قمة الألفية، عقد رؤساء دولنا أو حكوماتنا العزم على وقف انتشار الإيدز وعكس اتجاهه بحلول ٢٠١٥. وأعقب هذا الالتزام إصدار إعلان الالتزام بشأن

بعمل حاسم، كان له الفضل في قمع الانتشار الأولي للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في البلد وإبقاء حدوث الإصابات منخفضا بالمقارنة بالبلدان المجاورة. ومعدلات الإصابة بالفيروس المعلن في ليتوانيا ضمن المعدلات الأدنى في أوروبا.

وعملا بتوصيات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، قامت الحكومة بتطوير وتحسين البرامج الوطنية للوقاية من الإيدز، التي تشكل جزءا من البرامج الوطنية للصحة العامة التي تحظى بالأولوية. ونحن نقدر الشراكة مع فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخاصة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليتوانيا في وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الإيدز. ووضعت ليتوانيا استراتيجيات متعددة القطاعات لمكافحة الفيروس/الإيدز تتضمن القطاعات الصحية، والتعليمية، والعمالية والعلمية. والمركز الليتواني للإيدز هيئة عاملة معنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تساعد على التنسيق بين منظمات المجتمع المدني. والاستراتيجيات التي تعالج مسائل الإيدز بين الإدارات الليتوانية الوطنية الموحدة، بما في ذلك القوات المسلحة وقوات الدفاع المدني، تؤخذ بعين الاعتبار في البرامج الوطنية للوقاية من الإيدز.

ولدى ليتوانيا سياسة عامة لتعزيز الإعلام، والتوعية والاتصال فيما يتعلق بالإيدز. وصدر قانون يدعم ويعزز ثقافة الصحة الإنجابية والجنسية للشباب، بالإضافة إلى استراتيجية تعزز الإعلام، والتوعية والاتصال وسائر الأنشطة الصحية الأخرى للمهاجرين عبر الحدود والمجموعات ذات المعدلات العالية أو المتزايدة من عدوى الفيروس. وتضمن البرنامج الوطني للوقاية من الإيدز للفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ سياسات واستراتيجيات لخفض نقل العدوى بالفيروس من الأم إلى الطفل. ولليتوانيا سياسة واستراتيجية

يبين بوضوح أن التمويل العالمي لبرامج الإيدز يقل عن مبلغ الـ ١٠,٥ بليون دولار المقدّر أن يكون مطلوباً سنوياً بحلول عام ٢٠٠٥. ونحن نرى أن من الضروري بذل جهود كبرى لزيادة المحاولات لتعبئة الموارد للصندوق.

إن خطورة المشكلة واضحة، ليس في أفريقيا ووسط آسيا فحسب، وإنما في أوروبا الشرقية أيضاً، حيث تشهد أسرع معدل انتشار لوباء الإيدز في العالم. ففي عام ٢٠٠٢ كان هناك ما يقدر بـ ٢٥٠ ٠٠٠ إصابة جديدة في المنطقة، مما أوصل عدد الأفراد المصابين بالإيدز إلى ١,٢ مليون فرد.

في صربيا والجبل الأسود، في الفترة بين ١٩٨٥ و ٢٠٠١، كانت هناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ حالة إصابة بالفيروس، وسجل أكبر عدد من الوفيات بسبب هذا المرض خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠٢. والغالبية العظمى من حالات العدوى هذه بين الشباب، ومعظمهم من متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وعدد مدمني المخدرات المصابين بالإيدز في ارتفاع في كل قطاعات السكان، بمن فيهم أشخاص قُصّر، مع انخفاض حاجز السن حتى وصل إلى مستوى أعمار تلاميذ المدارس الابتدائية. وهناك أيضاً زيادة في حالات نقل الإيدز بين أشخاص لم تُعرف وسائل نقل المرض إليهم، الأمر الذي يجعل حالة العدوى أكثر سوءاً.

وشُكّلت لجان في صربيا والجبل الأسود معنية بالإيدز على مستوى الجمهوريات. وهي تقوم بوضع استراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز، وتثقيف العمال الصحيين، وإدخال البرامج في المدارس، وتنفيذ حملات للتوعية العامة، ورصد النقل الرأسي - أي نقل الفيروس من الأمهات إلى الأطفال - ومنع انتشار العدوى في داخل الجماعات المعرضة للخطر. وتقيم صربيا والجبل الأسود تعاوناً مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملايا.

الفيروس/الإيدز، في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، وذلك الإعلان أرسى عدداً من الأهداف المحددة والمقيدة زمنياً. وهذه تشكل إطاراً هاماً لأعمالنا في الكفاح العالمي ضد الإيدز. والآن يقع علينا عبء إثبات أن هذا ليس مجرد إعلان وإنما هو التزام حقيقي سوف يُترجم إلى أعمال حقيقية.

مع أنه أحرز بعض التقدم في الاستجابة العالمية للفيروس/الإيدز، نلاحظ بقلق التقدم غير الكافي في خفض عدد حالات العدوى الجديدة بالفيروس. إن العواقب مدمرة ومثيرة للانزعاج. ففي نهاية عام ٢٠٠٢ كان عدد الأفراد المتأثرين بالإيدز يقدر بـ ٤٢ مليون فرد. وفقد ملايين من البشر أرواحهم، وهناك حتى الآن ١٤ مليون طفل تحت سن الخامسة عشرة فقدوا الأبوين أو أحدهما نتيجة للمرض. وهذه الأرقام والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوباء تبين بوضوح أن وباء الإيدز أصبح حالة طوارئ عالمية تهدد أمن وتنمية كل البلدان. وحالة الطوارئ هذه تتطلب استجابة نشطة للإيدز، قائمة على العمل الجماعي من جانب كل البلدان، عن طريق التعاون الدولي وبأهداف النهائي المتمثل في رفع التعاون إلى المستوى المطلوب لتحقيق أهداف الإعلان.

نحن نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعامل مع هذا التحدي عن طريق تعزيز التعاون بين الوكالات، وعلى وجه الخصوص، على المستوى القطري، رغبة في ضمان استخدام الموارد بصورة أكثر فعالية. وأكثر الأدوار قيمة هي تلك التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن الرئوي والملايا، الذي تطور بحيث أصبح آلية صالحة للبقاء لتمويل برامج الإيدز، والبرامج الصحية الأخرى في البلدان النامية. ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن الصندوق العالمي لم يتلق حتى الآن سوى ٤,٦ بليون دولار في شكل تعهدات مالية، الأمر الذي

للجمعية العامة المعنية بالإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ووقّعنا إعلان الالتزام بشأن الإيدز. وأود اليوم أيضاً أن أتقدم بالشكر الخاص والصادق من صاحب الجلالة نورودوم سيهانوك، ملك كمبوديا، وسامديتش هون سين، رئيس وزراء حكومة مملكة كمبوديا، للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ولجميع الحاضرين هنا على الدعم المقدم لكمبوديا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

فقد اجتذبت الجهود المشتركة المبذولة في كمبوديا من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المصابون بالإيدز، اهتمام المجتمع الدولي وتقديره لنجاحها المبدي. ويقدر من النموذج الإسقاطي أنه تم بحلول عام ٢٠٠٢ إنقاذ حياة ٧٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل من هذا المرض المميت. بيد أننا ما زلنا حذرين للغاية إزاء المسار الذي يتخذه وباء الإيدز، ونواصل بذل جهودنا سواء للوقاية منه أو لتوفير الرعاية والعلاج للمصابين به.

ونعتبر الإيدز بمثابة ميدان للقتل الصامت، له تداعيات يمكن أن تلحق الدمار الكامل ببلدنا. ولذلك فقد اعتبر الإيدز أولوية وطنية وأدمج في خطط التنمية كخطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثانية والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر.

وقد نجم عن الجهود الوقائية انخفاض في عدد الإصابات الجديدة. ويعد برنامج تعميم استعمال الرفالات الذكرية بنسبة ١٠٠ في المائة على صعيد القطر نموذجاً يُحتذى في جنوب شرق آسيا. وتوسيعاً لنطاق الحصول على الرعاية والعلاج، أعدت وزارة الصحة سياسة متواصلة الرعاية، التي تعزز منظومة الرعاية الصحية في مجال توفير العقاقير والخدمات الأخرى المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي سياق جميع هذه الجهود، تحترم حقوق المصابين بالإيدز أو المتضررين منه أو المعرضين للإصابة به.

إننا نؤمن بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان من بين المبادئ الجوهرية في أية استجابة فعالة للإيدز. وبالرغم من اتخاذ تدابير ملائمة، على الصعيدين الدولي والوطني، لتعزيز حقوق الإنسان للمصابين ولمنع التمييز ضدهم، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتغلب على قولة هؤلاء الأفراد، وعلى المعاملة المهينة التي يعاملون بها.

ينبغي للأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية أن تضاعف جهودها وتعاونها في مجال ضمان حقوق المصابين بهذا المرض. وهذا يعني أن علينا أن نضع برامج للوقاية والعلاج، وجعل العلاج ميسراً للجميع، ووضع برامج تثقيفية، بينما نسعى إلى إدماج المرضى بالإيدز في الحياة اليومية.

أخيراً، أود أن أؤكد، مرة أخرى، الأهمية البالغة التي توليها حكومة بلدي لجهود مكافحة وباء الإيدز، وأن أؤكد من جديد الالتزام الذي قطعناه في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بالإيدز من جميع جوانبه، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونعتقد أن الحجم المخيف لهذا المرض الفتاك وانتشاره يتطلبان التركيز بسرعة واتخاذ الإجراءات المتضافرة من جانب كل الدول.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للدكتور مام بونهنغ، وزير الدولة ورئيس الهيئة الوطنية للإيدز بمملكة كمبوديا.

**السيد بونهنغ** (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): أولاً وقبل كل شيء، يسرني غاية السرور، بالنيابة عن حكومة كمبوديا الملكية، أن أتشرف بحضور هذا الاجتماع وبالإبلاغ عن تقدم بلدنا في الاستجابة للإيدز منذ أن شاركنا الدول والحكومات الأخرى في الدورة الاستثنائية

**السيد فرناندو (سري لانكا)** (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أنوب عن حكومة سري لانكا في مخاطبة هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتمثل محور تركيزنا في هذه الجلسة في استعراض ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل عما تحقق من تقدم في الوفاء بالالتزامات المحددة في الإعلان. ويتعين علينا تحديد المشاكل والمعوقات وصياغة التوصيات اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ التزاماتنا.

ولا شك أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اجتاحت العالم هو من أخطر التحديات التي تواجه أمن الإنسانية. فهو لا يهدد بقاء الجنس البشري والنسيج الاجتماعي للمجتمعات والاستقرار السياسي للدول فحسب، بل يضر كذلك إضراراً خطيراً بقدرة جميع الدول على السعي من أجل التنمية الاقتصادية.

ولا يمكن التصدي بفعالية للتحديات العالمية العابرة للحدود الوطنية من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلا عن طريق تدابير واستراتيجيات جماعية متكاملة طويلة الأجل. ولذلك فإن للأمم المتحدة دوراً حاسماً تضطلع به في هذا الصدد.

ولم يعد الإيدز مجرد مسألة من مسائل الصحة العامة. فقد أثر هذا الوباء تأثيراً ضاراً من وجه أو آخر على جميع قطاعات المجتمع في المناطق المتضررة. ويهدد الإيدز بإلغاء ما تحقق خلال عقود من التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، فأصبح يشكل أزمة إنمائية بكافة أبعادها.

وقد وضعت منذ فترة وجيزة مدونة للسلوك المتعلق بتنفيذ القانون، ويعكف الموجهون الاجتماعيون على العمل مع المجتمع المدني على الحد من الوصم والتمييز.

ومن التحديات الكبرى التي نواجهها تزايد عدد الأيتام. وتؤدي المعابد البوذية والمعابد البرجية عملاً ممتازاً في توفير الرعاية والتربية لليتامى. ويجري أيضاً استكشاف البدائل الأخرى المجتمعية.

ويشمل النهج المتعدد القطاعات والشامل المعتمد في إطار خطة الاستراتيجية الوطنية توجيه الاهتمام إلى الحد من الضعف.

ولكي تكون الاستجابة لهذا الوباء مستدامة في حقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سوف يلزم أيضاً تعزيز المسؤولية الاجتماعية وشبكة السلامة الاجتماعية. ويدخل في هذا مشاركة الفرد والأسرة، حيث يلزم التحول من السلبية إلى إجراء تغيير فعلي في سلوك ومعتقدات كل منهما في سياق مكافحة الإيدز.

وأخيراً، أسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن حكومة مملكة كمبوديا عن امتناني لمبادرات الأمم المتحدة التي تتيح لكمبوديا سبل الحصول على قدر كبير من الدعم، بما في ذلك فرصة الحصول على دعم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي مواجهة هذا التحدي، لدينا اعتقاد راسخ بأننا بالعمل معاً لن نعجز عن حماية الضعفاء ومن لا نفوذ لهم ومن لا حول لهم ولا قوة، والمرضى واليتامي، لأننا لا نملك أن نفقد أحياءنا. وبهذه الطريقة يمكننا أن نمنع آلام الماضي وأساه وخسائره من العودة إلينا.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأورابل تيرون فرناندو، عضو البرلمان، ووزير خارجية سري لانكا.

شخص من مجموع السكان البالغ ٩٠ مليوناً، ما زال يوجد عدد من عوامل الخطر التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من انتشار المرض. ويلزم اتخاذ إجراءات متضافرة لتعزيز الوعي بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التركيز الخاص على الفئات الضعيفة مثل العمال المهاجرين، والمشردين داخلياً، والعاملين في تجارة الجنس، وهكذا. ويتطلب القيام بحملة فعالة مستمرة للوقاية تعزيز الشراكات بين حكومة سري لانكا والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمناخين، والمنظمات غير الحكومية، والقادة في القطاع الديني والقطاع الخاص.

ونرحب ترحيباً شديداً بالقرار الذي اتخذته مؤخراً منظمة التجارة العالمية والذي يمهّد الطريق لإتاحة الحصول على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي بتكلفة معقولة لملايين المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خاصة في البلدان النامية. وهذا مؤشر طيب على ما يمكن أن يحققه العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي.

ذلك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يولي اعتباراً للحدود الدولية. وهو لا يميز على أساس الجنسية أو العنصر أو نوع الجنس أو الدين. السلوك البشري والظروف الاجتماعية التي تنشر الفيروس موجودة في جميع البلدان، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية. ومرض الإيدز مرض معدٍ وحيد قاتل يؤثر على كل واحد منا، ويخلق أزمة اجتماعية على نطاق عالمي، ربما على نحو لم نشهده من قبل. وكما جاء في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠١، دعونا نوحّد قوانا من خلال نهج تعاوني للتصدي لهذه الأزمة العالمية بإجراء عالمي.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن التزام حكومة سري لانكا باتتبع رد متعدد القطاعات فعالاً لمنع معدل

وتتطلب الأزمة المتعددة الأبعاد كهذه الأزمة استجابة متعددة القطاعات.

وتلتزم حكومة سري لانكا التزاماً كاملاً بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، وما برحت تولي أعلى مراتب الأولوية لتحقيق هذا الهدف بتعزيز القطاع الصحي والوزارات والوكالات الأخرى المرتبطة به والمجتمع المدني. وتشكل الوقاية من الإيدز أحد المجالات الحيوية التي تتطلب اهتماماً خاصاً. وقد بدأت حكومة سري لانكا بالتالي البرنامج الوطني برعاية وزارة الصحة لمكافحة الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/الإيدز.

وقد أخذت حكومة سري لانكا بنهج متعدد القطاعات، أشرت إليه سابقاً، لتوسيع نطاق الشراكة، وتيسير إعداد السياسات وتعبئة موارد الجهات الأخرى الكبيرة صاحبة المصلحة. وتشمل هذه القطاعات قطاعات التعليم والعمل والسياحة والقوات المسلحة وإنفاذ القوانين والقضاء ووسائل الإعلام والمعلومات. وقد شددنا بشكل خاص على توفير التثقيف والمعلومات من خلال مدارسنا وشبكات الإذاعة والتلفزيون لدينا.

وفيما يلي بعض المنجزات الرئيسية التي تحققت حتى الآن: مشاركة قطاعات كالعمل والشباب والتعليم والعسكريين في الجهود الوطنية للوقاية، والتوسع في علاج الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي من خلال إنشاء عيادات جديدة، وتلبية المعايير المتعلقة بالتوظيف والمعدات لدى إعداد برامج التوعية، والارتقاء ببنوك الدم، وفحص جميع كميات الدم المتبرع بها للتأكد من خلوها من فيروس نقص المناعة البشرية والزهري والوباء الكبدي باء.

وبالرغم من انخفاض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سري لانكا، حيث يقدر معدل الإصابة به بما نسبته ٠,٠٧ في المائة، أي حوالي ٤ ٠٠٠

وقد لاحظ الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الالتزام، "سوف يحتاج الأمر إلى إظهار تصميم لم يسبق له مثيل لرفع درجة الاستجابة لدواعي محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى المستوى اللازم لتحقيق أهداف الإعلان". وفي هذا الصدد، تلتزم حكومتنا على أعلى المستويات السياسية التزاماً كاملاً بالتغلب على هذه المشكلة العويصة المتعددة الجوانب.

ولتحقيق هذه الغاية أنشأ رئيس الوزراء نفسه قوة عمل متعددة القطاعات، نيّطت بها ولاية تنسيق جميع جوانب إعداد وتنفيذ برنامج للتصدي لجميع جوانب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووضعت الحكومة خطة عمل استراتيجية وطنية تنص على توفير إطار شامل للتصدي لهذا الوباء على صعيد وطني.

وتعمل الحكومة أيضاً على زيادة التمويل المخصص لمعالجة مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، لا سيما من خلال توفير موارد أكثر للمنظمات غير الحكومية التي تجري الفحوص للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعتني بهم. وستعمل أمانة لجنة التنسيق الوطنية المعنية بالإيدز على تيسير عمل قوة العمل.

من المسائل الهامة التي تركز عليها الحكومة في مكافحة الإيدز وضع نهج يقوده الشباب. وأصبحت الحكومة تشارك بفعالية أكبر في مجالات صحة الشباب من خلال إنشاء مرافق صحية، على سبيل المثال، تتعامل برفق مع الشباب ويديرها الشباب، ويستطيع الشباب أن يحصلوا منها على معلومات عن الصحة وإجراء الفحوص اللازمة للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الحقيقة، نجحت تظاهرة قادها الشباب في الآونة الأخيرة، احتفالاً بيوم الشباب الدولي تحت رعاية الحكومة، في تثقيف شبابنا حول مكافحة الإيدز وفي إبراز أهمية اتخاذ إجراء

الإصابة الحالي المتدني نسبياً من الارتفاع والانتشار بين عامة السكان من خلال المجموعات المصابة التي تمارس سلوكاً شديداً الخطورة. وحكومتنا مصممة أيضاً على الاستمرار في توفير القيادة الضرورية في حملة مستدامة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد روجر بوينس، وزير شؤون الشباب والرياضة في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

**السيد بوينس** (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في بعض المجالات في التصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تظل التحديات التي يمثلها هذا الوباء مستعصية كما كانت دائماً. والأضرار التي سببتها هذه الآفة من حيث تدمير حياة الناس والمجتمعات والاقتصادات، والدمار الذي يمكن أن تسببه، يشبه الدمار الذي سببته الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية معاً. من الذي يعرف كيف ستضر التأثيرات الطويلة الأمد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالبشرية؟

في حالة ترينيداد وتوباغو، يبلغ معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ١,٢ في المائة، ويتجاوز معدل الإصابة في الفئة العمرية ١٥-١٩ عاماً نسبة ٤ في المائة. وما يدعو إلى مزيد من القلق هو أن معدل الإصابة بين الشباب في هذه الفئة العمرية يتجاوز ثلاثة أضعاف معدل الإصابات بين الشباب.

بدون أساليب تصدّ فعالة، يتوقع أن يزداد التأثير السلبي على العمر المتوقع وتدمير الأسر المعيشية، وفي نهاية المطاف، تدني نوعية الحياة بالنسبة لمنطقة الكاريبي برمتها. إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديداً خطيراً للتنمية الوطنية.

لا يمكن كسب المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلا من خلال الجهود التعاونية التي يبذلها كل أعضاء المجتمع الدولي بلا استثناء. يجب أن نكافح هذا المرض بكل ما لدينا، مستفيدين من جميع الموارد المتاحة لنا. ويتعين علينا أن نعيد إلزام أنفسنا بمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كوكبنا، وإعادة تكريس أنفسنا لهذه المكافحة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم الفرنسية):** أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد أبو بكر القري، وزير خارجية جمهورية اليمن.

**السيد القري (اليمن):** يسعدني في البداية أن أتوجه بالتهنئة لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين، معبراً عن ثقتي بأن خبرته الدبلوماسية جديرة بالإسهام في إنجاح هذه الدورة.

تشارك الجمهورية اليمنية في هذا المحفل الدولي البالغ الأهمية الرامي إلى متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين، وتقييم مدى تنفيذ المجتمع الدولي للالتزام بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي اعتقادنا، تجسّد المشاركة الواسعة في هذا المحفل الهام الاعتراف الدولي بضرورة تعميق التعاون والشراكة في مختلف جوانب محاربة هذا الوباء الفتاك، وذلك عبر اتخاذ إجراءات متضافرة لمنع حدوث إصابات جديدة، وتقليل إمكانية التعرض للفيروس وتعزيز الحصول على الرعاية والدعم والعلاج، الأمر الذي لا يتحقق إلا بتعبئة الموارد الكافية لدعم هذه الجهود.

منذ الثمانينات، وبعد سنوات قليلة على اكتشاف المرض، تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وزارة الصحة العامة والسكان في الجمهورية اليمنية. ومع ازدياد خطر المرض أنشئت لجنة عليا لمكافحة المرض منتصف التسعينيات. ووضعت الدراسات اللازمة لتعزيز

عاجل في هذا الصدد. وفي تلك التظاهرة، تقدم شبان عديدون لإجراء الفحوص في مرافق مخصصة أقيمت على طول شارع براين لارا في العاصمة، بورت أوف سبين، بدلاً من إجرائها في مرفق صحي تقليدي.

الحكومة ملتزمة بإنفاق نحو ٨٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس القادمة على جميع جوانب حملتها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تمول من عائدات محلية ومن قروض من البنك الدولي ومن تسهيلات أخرى متاحة دولياً. وبمساعدة مؤسسية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري إنشاء وحدة لتنسيق المشاريع في مكتب رئيس الوزراء، وستكون هذه الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ برنامج للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، يمول بقرض من البنك الدولي يبلغ ٢٠ مليون دولار.

بهذه الموارد التي جرى الالتزام بها، تعترف الحكومة بتوسيع الوصول إلى الرعاية والعلاج الشاملين توسيعاً كبيراً، وتخفيض تكاليف العقاقير المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال إعانات مناسبة تقدمها الدولة، وتوفير العلاج بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي للأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوسيع برنامج منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وبناء مرفقين إضافيين وفقاً للمعايير العالمية لإجراء فحوص الكشف عن الإصابة بالإيدز دون موعد مسبق. وستخصص الحكومة تمويلاً لمؤسسة ترينيداد وتوباغو للبحوث الطبية، التي يرأسها البروفيسور كورتينا بارثولوميو، وهو باحث رائد في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبين هذه التدابير بوضوح أن حكومتنا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

هذا الوباء الذي يُهدد البشرية. وفي الوقت نفسه، نتطلع بتفاؤل إلى المؤشرات الإيجابية؛ وخاصة تلك المتعلقة بتجديد موارد الصندوق العالمي، وإعلان الرئيس جورج بوش زيادة مساهمة الولايات المتحدة في الجهود الدولية لمكافحة هذا الوباء، وكذلك إعلان قادة بلدان الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. وعلاوة على الجهود الدولية الرسمية، ترى الجمهورية اليمنية أن على القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني والدولي، تحمّل المسؤولية عن الإسهام في توفير الموارد الإضافية، كما تبرز في سياق كل هذه العمليات أهمية التنسيق لكافة المبادرات، ومن قبل كل الجهات المعنية، بما في ذلك أجهزة وصناديق منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

اسمحوا لي وأنا أتحدث باسم الجمهورية اليمنية في هذا المحفل الدولي الهام أن أعبر عن تقديرنا وشكرنا لدور منظمة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لبلادنا بغية تعزيز بناء القدرات الوطنية وتوفير مصادر الدعم لمكافحة وباء الإيدز وأخص بالشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإيدز، وبقية وكالات الأمم المتحدة العاملة في بلادنا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه لأسباب فنية، ترفع الجمعية الآن جلستها العامة الخامسة. ويرجى من الوفود أن تبقى في مقاعدها، لأن الجلسة السادسة العامة ستبدأ مباشرة عقب رفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.

الجوانب الوقائية والإجرائية في مجال نقل الدم ورصد الأوبئة. وأدرج موضوع مكافحة الإيدز في الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٠، والخطة الخمسية الثانية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥.

والجمهورية اليمنية إدراكا منها للأبعاد المستقبلية الخطيرة لظهور وانتشار هذا الوباء، كانت من أوائل الدول في المنطقة التي قامت بصياغة استراتيجية وطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتضمنت هذه الاستراتيجية كافة السُّبل والوسائل الكفيلة بمحاربته وفق جدول زمني يتم التقيّد به على المستوى الوطني. ونعرب هنا عن أملنا في أن تحظى هذه الاستراتيجية بدعم الأمم المتحدة لها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عليموف (طاجيكستان).

وتحقيقاً لهذه الغاية، لم تقتصر جهودنا على الجانب الحكومي الرسمي فحسب، وإنما فتحت مجالات واسعة لمشاركة المجتمع المدني في كافة الجهود الرامية إلى محاربة وباء الإيدز، وقد شملت تلك المشاركة مجالات التخطيط والتشريع والبحث العلمي لمساندة جهود وزارة الصحة العامة والسكان.

وفي هذا السياق، بما أن الجمهورية اليمنية من أقل البلدان نمواً، نود إبراز الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية بشكل عام لتوفير الموارد المالية الضرورية لمكافحة انتشار هذا الوباء ومحاصرته، على الصعيدين الوطني والدولي، الأمر الذي دعا السيد الأمين العام للأمم المتحدة إلى المطالبة بإنشاء صندوق عالمي تُخصص موارده لعلاج الأمراض والأوبئة التي تفتك بالبشرية.

لذا فإننا نرى أن على المجتمع الدولي أن يجسد إرادته السياسية من خلال الالتزام بتوفير الموارد المطلوبة لمكافحة